تقديم معمول اسم الفعل عليه

د. مؤمن صبري غنام[1]

قدم للنشر: ١٨/٦/ ١٤٤٦هـ قبل للنشر: ٢٢/٧/ ١٤٤٦هـ

DOI: 10.63259/1765-010-002-008

المستخلص: هذه دِراسةٌ مِنْ مَبحَثٍ واحدٍ، ناقَشتُ فيها حُكمَ تقديمِ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه عند البصريين والكوفيين، مُناقَشةً موضوعيةً، مع بيانِ أدلةِ كلِّ فريقٍ ومُناقَشَتِها، وبينتُ خَطَأَ من تَوَهَّمَ الحمل على الاشتغال، وكشفت موقف أبي حيان من ابن مالك في هذه المسألة، ثم ترجَّحَ لديَّ مذهبُ البصريين بِأَدِلّةٍ قَوِيّةٍ، وخَلَصتُ إلى نَتائِجَ أَهَمُّها: تَرجيحُ مَذهَبِ البَصرِيّينَ في عَدَمِ إجازةِ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفعلِ عَلَيهِ، ثم أَوصَيتُ بِدراسةِ مَوضوعاتٍ أَهَمَها هذا البَحثُ، منها: أَثَرُ قُوَّةِ العامِلِ وضَعفِهِ على عَمَلِه.

الكلمات المفتاحية: اسم الفعل، معمول اسم الفعل، تقديم المعمول، العوامل الفروع في النحو، الخلاف النحوي.

(١) أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة طيبة سابقًا

البريد الشبكي: Dr.mngnm@hotmail.com.

Preposing Verbal Nouns' Complements

Dr. Mumen Sabri Ghannam(1)

Received: 22/01/2024 Accepted: 19/12/2024

DOI: 10.63259/1765-010-002-008

Abstract: This study investigates the syntactic question of whether the complements (*maʿmūlāt,* pl.; *maʿmūl*, sing.) of verbal nouns (*ʾism al-fiʿl*) may be preposed, as viewed by the Basran and Kufian grammatical schools. It presents and objectively analyzes the arguments advanced by each school. The findings clearly refute the permissibility of preposing verbal noun complements based on the concept of *ishtighāl* (preoccupation—the occurrence of a verb between a noun and its pronoun, such that the noun may appear in either the nominative or accusative case). The study also clarifies Abū Ḥayyān's position in relation to Ibn Mālik's stance on this issue. Ultimately, the analysis supports the Basran view as more convincing, grounded in stronger syntactic evidence. The study concludes with several findings, the most important of which is that a verbal noun's complement—whether subject or object—may not precede its governing verbal noun, a conclusion that supports the view of the Basran school. It also recommends further scholarly inquiry into related topics prompted by this research, particularly the influence of the governing element's syntactic strength or weakness on its capacity to govern its complement.

Keywords: Verbal noun (*ʾism al-fiʿl*), Verbal noun complement (*maʿmūl*), Preposing complements, Secondary governing elements, Disagreements between grammarian schools.

(1) Formerly, Associate Professor of Syntax and Morphology in Taibah University
Email: Dr.mngnm@hotmail.com

المقدمة

الحمدُ للهِ، والصّلاةُ والسّلامُ على رَسولِ اللهِ، اللَّهُمَّ عَلِّمنا ما يَنفَعُنا، وانفَعنا بِما عَلَّمتَنا، وزِدنا عِلمًا نافِعًا، وعَملاً صالِحًا مُتَقَبَّلاً. وبَعدُ:

فهذا بَحثٌ في تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، أَرَدتُ مِنهُ الوُقوفَ على حُكمِ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ عند البَصريينَ والكوفِيينَ، وبَيانَ الرّاجِحِ، الذي تُؤَيِّدُهُ الأَدِلّةُ، إنْ سَماعِيةً ، وإنْ قِياسِيّةً، وهي مَسأَلةٌ من مَسائِلِ الخِلافِ، بَحَثَها أبو البَرَكاتِ الأَنبارِيُّ في الإنصافِ، والعُكبَرِيُّ في التِّبيينِ، وغَيرُهُما، إلّا أَنّ الحاجةَ قائِمةٌ لِدِراسَتِها لِأَسبابٍ، أَهَمُّها:

– وُقوعُ وَهَمٍ في تَوجيهِ البَصريينَ (الحَملِ على الاشتِغالِ) عِندَ ابنِ خَروفٍ، ومَنْ تَبِعَهُ. وقد ظَهَرَت مَراجِعُ تُزيلُ هذا الوَهَمَ، وتُجَلّي الحَقَّ.

– وَصْفُ سيبَوَيهِ تَركيبَ (زَيدًا عَلَيكَ) بِالقُبحِ مُوهِمٌ، يَبدو أَنَّهُ سَبَّبَ اضطِرابًا بَينَ المنعِ والجَوازِ، والحَملِ على الاشتِغالِ.

– اعتِراضُ مِنْ أَبي حَيّانَ على ابنِ مالِكٍ في هذِهِ المسأَلةِ.

– ولا أَعلَمُ بَحثًا مُستَقِلًّا دَرَسَ هذا الموضوعَ، وكَشَفَ ما وَقَعَ فيهِ من وَهَمٍ، أو تَحامُلٍ.

أَهَمِّيّةُ الموضوعِ:

يَتَعَلَّقُ هذا الموضوعُ بِبَيانِ إعرابِ ما قد يوهِمُ أَنَّهُ مَعمولٌ لِاسمِ الفِعلِ مُقَدَّمًا عَلَيهِ، بَينَما تَأبى الصَّنعةُ النَّحوِيّةُ ذلك.

ويَزيدُ الموضوعَ أَهَمِّيةً كَشفُهُ وتَتَبُّعُهُ وَهَمًا وَقَعَ لِبَعضِ النَّحوِيّينَ المتَقَدِّمينَ في فَهمِ كَلامِ سيبَوَيهِ، سَرى إلى عُصورٍ مُتَأَخِّرةٍ، وبَيانُهُ موقفَ أَبي حَيّانَ من ابنِ مالِكٍ في مسأَلةِ تقديم معمول اسم الفعل عليه.

❁❁❁

تَقديمُ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ

اتَّفَقَ النَّحاةُ على أَنّ أَسماءَ الأفعالِ أَسماءٌ جامِدةٌ، تَعمَلُ عَمَلَ الأفعالِ التي هي بِمَعناها في التَّعَدّي واللُّزومِ[(١)]، وذلك بِحَسَبِ مُسَمّاها، أي الفِعلُ الذي سُمِّيَت بِهِ، فَإذا كان الفِعلُ الذي هو بِمَعناها مُتَعَدِّيًا كان اسمُ الفِعلِ مُتَعَدِّيًا، وإذا كان الفِعلُ الذي هو بِمَعناها لازِمًا كان اسمُ الفِعلِ لازِمًا، مثلُ: هَيهاتَ نَجْدٌ، فَاسمُ الفِعلِ هَيهاتَ لازِمٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَعنى فِعلٍ لازِمٍ هو بَعُدَ، فَالمعنى بعُدَتْ نَجدٌ، فَنَجدٌ فاعِلٌ، فَلا يَنصِبُ اسمُ الفِعلِ هُنا مَفعولاً بِهِ، ومِنهُ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿**هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾ [الأحزاب: ١٨] فَمَعناهُ أَقْبِل.

ومن أَمثِلةِ المتَعَدّي: تَراكِ زَيدًا؛ لِأَنَّهُ بِمَعنى اترُك زَيدًا، فَزَيدًا مَفعولٌ بِهِ لِاسمِ الفِعلِ تَراكِ، ومِنهُ قَولُهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿**قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ**﴾ [الأنعام: ١٥٠] فَمَعناهُ أَحْضِرْ.

واختَلَفَ النُّحاةُ في حُكمِ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، فَمَنَعَ ذلك البَصريّونَ والفَرّاءُ مِنَ الكوفِيينَ[(٢)]، وحُجَّتُهُم في ذلك: أَنَّ أسماءَ الأفعالِ عَوامِلُ ضَعيفةٌ، لَيسَت في قُوّةِ الأفعالِ،

---

(١) انظر مثلاً: مُحَمَّد بن سهل ابن السَّرّاج، **الأصول في النحو**. تح عبد الحسين الفتلي. ط ٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م) ١: ١٤٢. ورضي الدين الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. تح حسن الحفظي، وآخر، ط١. (الرياض: جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م) ٢/١: ٢٩٧. وبهاء الدين ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تح مُحَمَّد بركات. ط١. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ٣: ٦٤٠. وأبو حيان، الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. تح حسن هنداوي. ط ١. (دمشق: دار القلم، والرياض: كنوز إشبيليا ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ١٤: ٢٧٢ وغيرها.

(٢) عمرو بن عثمان، سيبويه، **الكتاب**. تح عبد السلام هارون. ط ٢، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م) ١: ٣٨٢. أبو سعيد السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**. تح مجموعة من العلماء. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م) ٥: ٢٠، ١٥٩. ومُحَمَّد بن يزيد المبرد، **المقتضب**. تح مُحَمَّد عضيمة، د ط، (القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٣٩٩هـ) ٣: ٢٣٢. أبو إسحاق الزَّجّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تح عبد الجليل شلبي، ط١. (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨) ٢: ٣٦، وابن السراج، **الأصول** ١: ١٤٢. والحسن بن أحمد، الفارسي، **الإيضاح العضدي**. تح حسن شاذلي فرهود، ط٢، (الرياض: دار العلوم، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م) ١٦٦. وأبو البركات، الأنباري. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تح مُحَمَّد محيي الدين. د ط. (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، د ت) ١: ٢٢٨. وأبو البقاء العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين**، تح عبد الرحمن العثيمين. ط ١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م): ٧٣، وأبو الحسن بن الضائع، **شرح جمل الزجاجي**، تح: يحيى البلداوي (دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ١: ١١٠٩. والأستراباذي، **شرح الرضي** ٢/١: ٢٩٧. وابن عقيل، **المساعد** ٣: ٦٥٧. الأندلسي، **التذييل** ١٤: ٣٤٣. وعبد اللطيف، الزبيدي، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. تح طارق الجنابي. ط ١، (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م): ٣٥.

وذَكَروا عِلَّتَينِ لِضَعْفِها عِندَهُم:

العِلَّةُ الأولى: عَدَمُ تَصَرُّفِها[١]: قالَ سيبَوَيهِ: «واعلَم أَنَّهُ يَقبُحُ: زَيدًا عَلَيكَ، وزَيدًا حَذَرَكَ؛ لِأَنه ليس من أَمثِلةِ الفِعلِ؛ فقَبُحَ أَنْ يَجرِيَ ما ليس مِنَ الأَمثِلةِ مَجراها ... فَلَيسَ يَقوى هذا قُوّةَ الفِعلِ؛ لِأَنَّهُ ليس بِفِعلٍ، ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الفاعِلِ الذي في مَعنى يَفْعَلُ»[٢]. وأَكَّدَ المبَرِّدُ ذلك فَقالَ: «... لِأَن الأَسْمَاءَ الموضُوعَةَ مَوضِعَ الأَفعالِ لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأَفعالِ، فَتَنصِبُ ما قَبلَهَا»[٣]، فَما لا يَتَصَرَّفُ لا يَقوى قُوّةَ المتَصَرِّفِ، قالَ أبو عَلِيٍّ: «ولا يَجوزُ أن يَتَقَدَّمَ مَفعولُ شَيءٍ من هذِهِ الكَلِمِ عَلَيها؛ لِأَنَّها لَيسَت كَالأفعالِ في القُوّةِ»[٤]، ولِأَنّ «ما لا يَتَصَرَّفُ لا يَتَصَرَّفُ عَمَلُهُ»[٥]، وبِذلِكَ تَخرُجُ عن سَنَنِ الأفعالِ التي قامَت مَقامَها[٦].

ومِمّا يَدُلُّ على عَدَمِ تَصَرُّفِها أَنَّها لاتُؤَنَّثُ، ولا تَلحَقُها ضَمائِرُ الرَّفعِ كَما تَلحَقُ الأفعالَ[٧].

الأفعالَ[٧].

العِلّةُ الثّانِيةُ: أَنّ أسماءَ الأفعالِ فَرعٌ في العَمَلِ على الفِعلِ، والفَرعُ أَحَطُّ رُتبةً مِنَ الأَصلِ، وهو مَفهومٌ من قَولِ سيبَوَيهِ السّابِقِ: «... لِأَنَهُ ليس من أَمثِلةِ الفِعلِ؛ فقَبُحَ أَنْ يَجرِيَ ما ليس مِنَ الأَمثِلةِ مَجراها ... فَلَيسَ يَقوى هذا قُوّةَ الفِعلِ؛ لِأَنَّهُ ليس بِفِعلٍ» وقد أَوضَحَ ابنُ يَعيشَ ماهِيَّتَها إذ قالَ: «هذِهِ الظُّروفُ لَيسَت أَفعالاً، وإنَّما هي نائِبةٌ عَنِ الأفعالِ، وفي مَعناها، فهي فُروعٌ في العَمَلِ على الأفعالِ، والفُروعُ أَبَدًا مُنحَطّةٌ عن دَرَجاتِ الأُصولِ، فَإعمالُها فيما تَقَدَّمَ

(١) سيبويه، **الكتاب** ١: ٢٥٢-٢٥٣، وانظر أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**. تح غازي طليمات وآخر. ط١. (دبي: مركز جمعة الماجد، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)١: ٤٦١، وابن عقيل. **المساعد** ٣: ٦٥٧.

(٢) سيبويه، **الكتاب** ١: ٢٥٢. وقد نقلت نص سيبويه على هيئته في الكتاب، وفي السيرافي، **شرح الكتاب** ٥: ٢٠ بعض اختلاف، لكنه لا يخل بالمعنى.

(٣) المبرد، **المقتضب** ٣: ٢٣٢. وانظر سيبويه، **الكتاب** ١: ٢٥٢

(٤) الفارسي، **الإيضاح** ١٦٦. وانظر سيبويه، **الكتاب** ١: ٢٥٢.

(٥) ابن السراج، **الأصول** ١: ١٤٢.

(٦) عبدالله بن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**. د ط. تح علي حيدر، (دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م): ٢٥٨.

(٧) ابن عقيل، **المساعد** ٣: ٦٥٧.

عَلَيها تَسوِيةٌ بَينَ الفَرعِ والأَصلِ، وذلك لا يَجوزُ»[١]. وما كُلُّ فَرعٍ يَنحَطُّ عَنِ الأَصلِ في كُلِّ خَصائِصِهِ، والضّابِطُ في هذا قُوّةُ الشَّبَهِ وضَعفُهُ، فَاسمُ الفاعِلِ واسمُ المفعولِ أَشبَها الفِعلَ شَبَهًا قَوِيًّا فَعَمِلا عَمَلَهُ، وتَصَرَّفا تَصَرُّفَهُ، فَعَمِلا فيما تَقَدَّمَ عَلَيهِما، كَما سَيَأتي.

وفَصَّلَ الرَّضِيُّ في تَعليلِ مَنعِ البَصريينَ تَقديمَ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، وذلك بِحَسَبِ أَصلِ اسمِ الفِعلِ على النَّحوِ الآتي:

(أ) فَأَغلَبُ أسماءِ الأَفعالِ أَصلُها مَصادِرُ، والمصادِرُ يَمتَنِعُ تَقديمُ مَعمولاتها عَلَيها[٢]، مع كَونِها أَقرَبَ شَبَهًا بِالأفعالِ من أسماءِ الأفعالِ، وقالَ الرَّضِيُّ مُعَلِّلًا مَنعَ تَقديمِ مَعمولِ المصدَرِ عَلَيهِ[٣]: «... لِأَنَّهُ عند العَمَلِ مُؤَوَّلٌ بِحَرفٍ مَصدَرِيٍّ مع الفِعلِ، والحَرفُ المصدَرِيُّ مَوصولٌ، ومَعمولُ المصدَرِ في الحَقيقةِ مَعمولُ الفِعلِ الذي هو صِلةُ الحَرفِ، ومَعمولُ الصِّلةِ لا يَتَقَدَّمُ على الموصولِ، كَما مَرَّ في بابِ الموصولاتِ».

(ب) ومِنها ما أَصلُهُ صَوتٌ جامِدٌ في نَفسِهِ، مُنتَقِلٌ إلى المصدَرِيّةِ، ثم نُقِلَ مِنها إلى اسمِ الفِعلِ.

(ج) ومِنها ما أَصلُهُ ظَرفٌ أو جارٌّ ومَجرورٌ، وهُما ضَعيفانِ قَبلَ النَّقلِ؛ لِكَونِ عَمَلِهِما لِتَضمينِهِما مَعنى الفِعلِ[٤].

ويَظهَرُ لي أَنّ مُرادَ الرَّضِيِّ بِأَنّ أَصلَ بَعضِ أسماءِ الأفعالِ مَصادِرُ أَنَّها فَرعُ الفَرعِ؛ لِأَنّ المصادِرَ فَرعٌ على أَفعالِها في العَمَلِ، وهذا يَزيدُ من ضَعفِ هذا النَّوعِ من أسماءِ الأفعالِ في العَمَلِ؛ فَإذا كانَتِ المصادِرُ لا يَجوزُ تَقديمُ مَعمولاتِها عَلَيها وهي فَرعٌ، فَمِن بابِ أَولى أَلّا يَجوزَ تَقديمُ مَعمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عَلَيها وهي فَرعُ الفَرعِ.

---

(١) ابن يعيش، الحلبي، **شرح المفصل**، تح إبراهيم عبدالله، ط١، (دمشق: دار سعد الدين، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م)١: ٢٧٥، وانظر الأنباري، **الإنصاف** ٢٢٩/١، والأندلسي، **التذييل** ١٤: ٣٤٣.

(٢) عثمان بن الحاجب، **الكافية في النحو**. تح طارق نجم. ط١، (جدة: دار الوفاء، ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م): ١٧٨.

(٣) الأستراباذي، **شرح الرضي** ١/٢: ٧١١.

(٤) المرجع السابق ١/٢: ٢٩٧.

وأَمّا أسماءُ الأَصواتِ فَجامِدةٌ، لَها عِلّةُ أسماءِ الأفعالِ نَفسِها، وأَمّا الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ فهو ما ذَكَرَ من ضَعفِهِما، على أَنَّهُ يُتَوَسَّعُ فيهِما ما لا يُتَوَسَّعُ في غَيرِهِما، إلّا أَنّ النَّقلَ إلى اسمِ الفِعلِ جَعَلَهُما كَالجامِدِ الذي لا يَجوزُ تَقديمُ مَعمولِهِ عَلَيهِ، والدَّليلُ على ذلك أَنَّهُ لا تَعَلُّقَ لَهُما بَعدَ النَّقلِ.

وأَجازَ الكوفِيّونَ(١)، عَدا الفَرّاءِ(٢) تَقديمَ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، ولَعَلَّ سيبَوَيهِ أَرادَهُم مُعتَرِضًا مَذهَبَهُم هذا، إذ قالَ: «وقد زَعَمَ بَعضُهُم أَنّ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾(٣) [النساء: ٢٤] نَصْبٌ على قَولِهِ: عَلَيكِم كِتابَ اللهِ»(٤). وقالَ أبو البَرَكاتِ الأنباريُّ: «ذَهَبَ الكوفِيّونَ إلى أَنّ عَلَيكَ، ودونَكَ، وعِندَكَ، في الإغراءِ يَجوزُ تَقديمُ مَعمولاتِها عَلَيها، نحو: زَيدًا عَلَيكَ، وعَمرًا عِندَكَ، وبَكرًا دونَكَ»(٥). وقالَ العُكبَرِيُّ في التِّبيانِ: «وقالَ الكوفِيّونَ: هو إغراءٌ، والمفعولُ مُقَدَّمٌ»(٦).

(١) الإشبيلي، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**. تح صاحب أبو جناح، د ط، (المكتبة الفيصلية، د ت) ٢: ٢٨٧. والأنباري، **الإنصاف** ١: ٢٢٨. والعكبري، **التبيين**، ٣٧٣. وابن يعيش، **شرح المفصل** ١: ٢٧٤. والأستراباذي، **شرح الرضي** ٢٩٧/١/٢، وابن عقيل، **المساعد** ٣: ٦٥٧، والزبيدي، **ائتلاف النصرة** ٣٥، ونسب ابن الخشاب في المرتجل ٢٥٨ هذا القول إلى البغداديين. والمراد الكوفيون الذين تحولوا إلى بغداد، ونسبه الفراء في المعاني ١: ٢٦٠ إلى بعض أهل النحو.

(٢) يحيى بن زياد، الفراء، **معاني القرآن**. تح مُحَمَّد علي النجار. وآخرين، د ط، (بيروت: دار السرور، د ت) ١: ٢٦٠، ٣٢٣. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ٢٠، ١٥٩، والأنباري، **الإنصاف** ١: ٢٢٨، وابن يعيش، **شرح المفصل** ١: ٢٧٤، وابن عقيل، **المساعد** ٣: ٦٥٧. إبراهيم بن موسى، الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. تح مجموعة من العلماء، ط١. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) ٥: ٥١٢.

(٣) قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ١:٣٨٢.

(٥) الأنباري، **الإنصاف** ١: ٢٢٨، وانظر الأنباري، **التبيين** ٣٧٣، والزبيدي، **ائتلاف النصرة**، ٣٥.

(٦) أبوالبقاء العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**. تح علي البجاوي. د ط. (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د .ت) ١: ٣٤٦.

وحُجّةُ الكوفِيينَ السّماعُ والقِياسُ:

أَمّا السَّماع[١] فَقَدِ احتَجّوا بِما يَأتي:

١- بِقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿**وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ**﴾ [النساء: ٢٤]، فَقَد ذَهَبَ الكِسائِيُّ[٢] والكوفِيّونَ إلى أَنّ ﴿**كِتَٰبَ**﴾ مَنصوبٌ بِاسمِ الفِعلِ ﴿**عَلَيۡكُمۡ**﴾ والتَّقديرُ: عَلَيكُم كِتابَ اللهِ: أَي الزَموا كِتابَ اللهِ، فَنَصَبَ كِتابَ اللهِ بِعَلَيكُم، فَدَلَّ على جَوازِ تَقديمِهِ. قالَ مَكّيٌّ: «وقالَ الكُوفِيُّونَ هو مَنْصُوبٌ على الإغراءِ بِعَلَيكُم. وهو بَعيدٌ لِأَنَّ ما انتَصَبَ بِالإغراءِ لا يَتَقَدَّمُ على ما قامَ مَقَام الفِعلِ وهو عَلَيكُم»[٣].

٢- واحتَجّوا أَيضًا بِقَولِ الرّاجِزِ[٤]:

يا أَيُّهـــا المـــائِحُ دَلـــوِي دُونَكـــا إنّي رَأَيـــتُ النّـــاسَ يَحمَـــدُونَكَا

على أَنّ (دَلوي) مَفعولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ لِاسمِ الفِعلِ (دونَكَ)[٥].

---

(١) الأنباري، **الإنصاف**، ١: ٢٢٨، وانظر العكبري، **التبيين**، ٣٧٤.

(٢) علي بن حمزة، الكسائي، **معاني القرآن**. أعادَ بناءَهُ: عيسى شحاتة. د ط، (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨م): ١١٣. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ٢٠، ١٥٩. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١: ٢٧٤. وابن الضائع، **شرح الجمل**، ١: ١١٠٩، والعكبري، **التبيان** ١: ٣٤٦. والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تح أحمد الخراط، ط١. (دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م) ٣: ٦٤٨. وابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب**. تح مُحَمَّد محيي الدين. د ط. د ت: ٤٠٧. والشاطبي، **المقاصد الشافية** ٥: ٥١٢. والسيوطي، جلال الدين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تح عبدالعال مكرم. د ط، (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م) ٥: ١٢٠.

(٣) مكي بن أبي طالب، القيسي، **مشكل إعراب القرآن**. تح حاتم الضامن، ط٢ . (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) ١٩٤، ونلحظ احتجاج مكي على الكوفيين بمذهب البصريين، والاحتجاج بمذهب المخالف لا يصح.

(٤) الرجز منسوب في **السيرة النبوية** ٢: ٣١١ إلى جارية من الأنصار تخاطب ناجية بن جندب، إذ نزل في القليب يميح على الناس في غزوة الحديبية، ونسبه ابن الشجري في **أماليه** ٣: ١٤٠ إلى رؤبة، وليس في ديوانه، ونسبه العيني في **شرح الشواهد** ٤: ٣١١ إلى جارية من بني مازن، ونسبه البغدادي في **الخزانة** ٦: ٢٠٤[الشاهد ٤٥٤] إلى راجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو بن تميم، ودفع نسبته إلى ما سواه.

(٥) ابن عصفور، **شرح الجمل** ٢: ٢٨٧. والأنباري، **الإنصاف** ١: ٢٢٨. والعكبري، **التبيين** ٣٧٤. وابن يعيش، **شرح المفصل** ١: ٢٧٤، والرضي، **شرح الرضي** ٢/١: ٢٩٧، و**شرح الجمل لابن الضائع** (دكتوراه) ١: ١١١٠، والزبيدي، **ائتلاف النصرة**، ٣٥.

وأَمّا القِياسُ فَقَد قاسوا جَوازَ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ على:

١- جَوازِ تَقديمِ مَعمولِ الفِعلِ عَلَيهِ، فَأسماءُ الأَفعالِ قامَت مَقامَ الفِعلِ، فَمَعنى (عَلَيكَ زَيدًا): الزَمْ زَيدًا، و(عِندَكَ عَمرًا) مَعناهُ: تَناوَلْ عَمرًا، و(دونَكَ بَكرًا) بِمَعنى: خُذْ بَكرًا، ولو قُلتَ: زَيدًا الزَمْ، وعَمرًا تَناوَلْ، وبَكرًا خُذْ، فَقَدَّمتَ المفعولَ لَكانَ جائِزًا، فَكَذلِكَ مع ما قامَ مَقامَهُ[١].

٢- جَوازُ تَقديمِ مَعمولِ ما نابَ عَنِ الفِعلِ عَلَيهِ، وذلك: اسمُ الفاعِلِ واسمُ المفعولِ، لَمّا نابا عَنِ الفِعلِ جازَ تَقديمُ مَعمولَيهِما عَلَيهِما[٢].

مَوقِفُ البَصريين من أَدِلّةِ الكوفيينَ:

أَوَّلَ البَصريّونَ أَدِلّةِ السّماعِ لِلكوفِيينَ على وَجهٍ يَتَّفِقُ ومَذهَبَهُم، ودَحَضوا أَدِلّةَ القِياسِ بِما يُسَلِّمُ لَهُم قاعِدَتَهم، على النَّحوِ الآتي:

أَوَّلاً: تَأويلُ البَصريين أَدِلّةَ السَّماعِ عِندَ الكوفِيينَ:

وَجَّهوا الآيةَ الكَريمةَ: ﴿**وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ**﴾ [النساء: ٢٤]، على وَجهَينِ:

الوَجهُ الأَوَّلُ: على أَنَّ ﴿**عَلَيۡكُمۡ**﴾ ليس اسمَ فِعلٍ ناصِبًا لِمَفعولٍ مُقَدَّمٍ، وإِنَّما هو على وَضعِهِ الأَوَّلِ، جارٌّ ومَجرورٌ شِبهُ جُملةٍ، مُتَعَلِّقٌ بِفِعلٍ مَحذوفٍ مَفهومٍ مِمّا تَقَدَّمَ، وهو عامِلٌ في المصدَرِ ﴿**كِتَٰبَ**﴾، وهذا المصدَرُ الذي دَلَّ على عامِلِهِ مُضافٌ إلى فاعِلِهِ اسمِ الجَلالةِ[٣]،

(١) والأنباري، **الإنصاف** ١: ٢٢٩. والعكبري، **التبيين**، ٣٧٥. وابن يعيش، **شرح المفصل** ١: ٢٧٥، والزبيدي، **ائتلاف النصرة**، ٣٥، والسيوطي، **الهمع**، ٥: ١٢٠.

(٢) العكبري، **التبيين**، ٣٧٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ١: ٣٨٢، والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٥٩. والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢: ٣٦ وابن السراج، **الأصول** ١: ١٤٢. والفارسي، الحسن بن أحمد. **الحجة للقراء السبعة**. تح بدر الدين قهوجي، وآخر. ط١، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م) ٢: ٣٥٣. والقيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ١٩٤. والأنباري، **الإنصاف**، ١: ٢٢٨. وانظر العكبري، **التبيين**، ٣٧٤. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١: ٢٧٤. **وشرح الجمل لابن الضائع** (دكتوراه) ١: ١١١٠. واالشاطبي، **المقاصد الشافية** ٥: ٥١٢، والعكبري، **التبيان**، ١: ٣٤٦.

فـ﴿كِتَٰبَ﴾ مَفعولٌ مُطلَقٌ مَنصوبٌ بِفِعلٍ مَحذوفٍ، قالَ سيبَوَيهِ: «... ولَمّا قالَ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]، حتّى انقَضى الكَلامُ، عَلِمَ المخاطَبونَ أَنّ هذا مَكتوبٌ عَلَيهِم، مُثبَتٌ عَلَيهِم، وقالَ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ تَوكيدًا كَما قالَ: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، وكَذلِكَ: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢]؛ لِأَنَّ الكَلامَ الذي قَبلَهُ وَعۡدٌ» [(١)]. وقالَ المبَرِّدُ: «...فَأَمّا قَولُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]، فَلَم ينْتَصِب ﴿كِتَٰبَ﴾ بِقَولِهِ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، ولكن لما قَالَ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ أَعْلَمَ أَنّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِم، فنصب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ للمصدر؛ لِأَنّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالفِعلِ؛ إِذْ كانَ الأَوَّلُ في مَعنى: كَتَبَ اللهُ عَلَيكُم، وكُتِبَ عَلَيكُم» [(٢)]. وعلى هذا الوَجهِ يَكونُ الوَقفُ على ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ حَسَنًا [(٣)]، لكِنَّهُ غَيرُ كافٍ، ويَكونُ الوَقفُ كافِيًا [(٤)] على قَولِهِ: ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ [(٥)].

وقالَ أبو عَلِيٍّ: «وقَولُهُ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ ليس على مَعنى: عَلَيكُم كِتابَ اللهِ، ولكِن كِتابَ اللهِ مَصدَرٌ دَلَّ على الفِعلِ النّاصِبِ لَهُ ما تَقَدَّمَ، وذلك أَنّ قَولَهُ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ١: ٣٨١-٣٨٢.

(٢) المبرد، **المقتضب**، ٣: ٢٠٣، وانظر سيبويه، **الكتاب**، ١: ٣٨١، والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٥٩، والفارسي، **الإيضاح**، ١٩٢. والجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**. تح: كاظم بحر المرجان. د ط. (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢م) ١: ٥٧٧، والشاطبي، **المقاصد الشافية**، ٥: ٥١٢.

(٣) الوقف الحسن: هو ما يتعلق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى نحو: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الأنعام: ١٧] وعلامته في المصحف (صلى): أي: جواز الوقف ولكن الوصل أولى. انظر: أحمد الحفيان، **الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم**، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م): ١٥٦.

(٤) الوقف الكافي: هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها لفظًا، بل معنى، وهو كثير في الفواصل وغيرها، كالوقف على (لا يُؤْمِنُونَ) من قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] ويحسن الوقف عليه أيضا والابتداء بما بعده. المرجع السابق، ١٠٨.

(٥) أبو عمرو، الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا**. تح محي الدين رمضان. ط ١. (عمان: دار عمار، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م): ٩١. وانظر: النحاس، أبو جعفر. **القطع والائتناف**. تح عبد الرحمن المطرودي. ط١. (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٣هـ /١٩٩٣م): ١٦٣.

﴿أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ فيهِ دَلالةٌ على أَنّ ذلك مَكتوبٌ عَلَيهِم فَانتَصَبَ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ بِهذا الفِعلِ الذي دَلَّ عَلَيهِ ما تَقَدَّمَهُ مِنَ الكَلامِ»[(١)].

وأَيَّدَ ابنُ جِنّي ذلكَ بِقِراءةِ ابنِ السَّمَيفَعِ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[(٢)] فتَعَلُّقُ شِبهِ الجُملةِ بِالمصدَرِ في قِراءةِ الجَماعةِ، كَتَعَلُّقِهِ بِالفِعلِ في هذِهِ القِراءةِ، وليس هو اسمَ فِعلٍ؛ لِأَنّ أسماءَ الأَفعالِ ليست مَنصوبةَ المواضِعِ، ولا هي مُتَعَلِّقَةٌ بِشَيءٍ[(٣)]، والتَّقديرُ: كَتَبَ اللهُ ذَلِكَ كِتابًا عَلَيكُم[(٤)]. فهذِهِ القِراءةُ تُؤَيِّدُ كَونَ ﴿كِتَٰبَ﴾ مَنصوبًا على المصدَرِ المؤَكِّدِ[(٥)].

وخُلاصةُ القَولِ عند البَصريينَ أَنّ ﴿كِتَٰبَ﴾ مَنصوبٌ على المصدَرِيّةِ، لا بـ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾[(٦)].

وعَزَّزَ البَصريّونَ ما ذَهَبوا إِلَيهِ[(٧)] في تَوجيهِ الآيةِ بِآياتٍ أُخَرَ، مِنها قَولُه تَعالى: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، فَصُنْعَ: مَفعولٌ مُطلَقٌ لِفِعلٍ مَحذوفٍ، التَّقديرُ: صُنِعَت صُنعَ، أو: أَصْنَعُ ذلك صُنعًا، قالَ العُكبَرِيُّ: «صُنْعَ اللَّهِ: مَصدَرٌ عَمِلَ فيهِ ما دَلَّ عَلَيهِ تَمُرُّ؛ لِأَنّ ذلك من صُنعِهِ سُبحانَهُ، فَكَأَنَّهُ قالَ: أَصنَعُ ذلك صُنعًا، وأَظهَرَ الاسمَ لَمّا لم يُذكَر»[(٨)].

---

(١) الفارسي، **الإيضاح**، ١٩٢. والأندلسي، **التذييل**، ١٤: ٣٤٤، وانظر: والشاطبي، **المقاصد الشافية**، ٥: ٥١٣. والحلبي، **الدر المصون**، ٣: ٦٤٨.

(٢) نسب أبو حيان الأندلسي، في **البحر المحيط**، عناية صدقي العطار، وآخرين، د ط، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠م) ٣: ٥٨٥ هذه القراءة إلى أبي حيوة ومُحَمَّد بن السميفع اليماني، ونسبها السمين الحلبي في **الدر المصون** ٣: ٦٤٨ إلى أبي حيوة وحده، وذكر أن قراءة ابن السميفع (كُتُبُ اللهِ) بالجمع مع الرفع، على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذه كُتُبُ الله عليكم.

(٣) أبو الفتح، ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تح عبد الحليم النجار، وآخرين. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ) ١: ١٨٥. وانظر العكبري، **التبيان**، ١: ٣٤٦. والأندلسي، **البحر المحيط** ٣: ٢١٤.

(٤) **التذييل** ١٤/٣٤٤، **وشرح قطر الندى** ٢٥٨.

(٥) الأندلسي، **البحر المحيط**، ٣: ٢١٤، والحلبي، **الدر المصون**، ٣: ٦٤٨.

(٦) ابن عقيل، **المساعد**، ٣: ٦٥٧.

(٧) المبرد، **المقتضب**، ٣: ٢٠٣، وانظر سيبويه، **الكتاب** ١: ٣٨١. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٥٩. والفارسي، **الإيضاح**، ١٩٢. والجرجاني، **المقتصد**، ١: ٥٧٧.

(٨) العكبري، **التبيان**، ٢: ١٠١٥.

وكَذلِكَ عَزَّزَ البَصريّونَ مَذهَبَهم بِأَبياتٍ، مِنها قَولُ أَبي كَبيرٍ الهُذَلِيُّ[١]:

مـــا إنْ يَمَـــسُّ الأَرضَ إلّا مَنْكِـــبٌ مِنـــهُ وحَـــرفُ السّـــاقِ طَـــيَّ المِحمَـــلِ

فَنَصَبَ (طَيَّ المِحمَلِ) بما دَلَّ عَلَيهِ ما تَقَدَّمُه مِنَ البَيتِ؛ كَأَنَّهُ قالَ: طُوِيَ طَيَّ المِحمَلِ[٢]. المِحمَلِ[٢]. فَقَد جَعَلَ سيبَوَيهِ هذا دَليلًا على إضمارِ فِعلٍ غَيرِ المذكورِ، وقَوَّى ذلك بِقَولِهم: «إنَّما أنتَ شُرْبَ الإبِلِ»، و«إنَّما أنتَ سَيرًا سَيرًا» فَهذا لا بُدَّ فيهِ من إضمارِ الفِعلِ، فَكَذا في البَيتِ المذكورِ[٣].

الوَجهُ الآخَرُ: على أَنَّ ﴿كِتَٰبَ﴾ مَنصوبٌ على الإغراءِ بِفِعلٍ مَحذوفٍ جَوازًا[٤]، فَالتَّقديرُ على هذا: الزَموا كِتابَ اللهِ، فَيَكونُ الوَقفُ على ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ كافِيًا[٥]، ثم أَكَّدَهُ مُستَأنِفًا بـ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾، قالَ سيبَوَيهِ: «واعلَم أَنَّهُ يَقبُحُ: زَيدًا عَلَيكَ، وزَيدًا حَذَرَكَ؛ لِأَنَّهُ ليس من أَمثِلةِ الفِعلِ؛ فَقَبُحَ أن يَجرِيَ ما ليس مِنَ الأمثِلةِ مَجراها، إلّا أنْ تَقولَ: زَيدًا، فَتَنصِبَ بِإضمارِك الفِعلَ، ثم تَذكُرُ (عَلَيكَ) بَعدَ ذلك ...»[٦].

---

(١) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ٢: ٩٣. وسيبويه، **الكتاب**، ١: ٣٥٩. والأعلم، الشنتمري، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. تح زهير سلطان. ط ١، (الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) ١: ٣٩١. وقال الأعلم الشنتمري، في: **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**. تح زهير سلطان. ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م): ٢٢٦، موضحًا البيت: "وصف رجلاً فشبهه في طيّ كَشحه وضُمر بطنه وإرهاف خلقه بحمالة السيف، وهي المِحمَل، وزعم أنه إذا اضطجع نائمًا نبا بطنُه عن الأرض، ولم ينلها منه إلا مَنْكِبُه وحَرْفُ ساقه".

(٢) ابن الخشاب، **المرتجل**، ٢٥٦. وانظر سيبويه، **الكتاب**، ١: ٣٥٩، والشنتمري، **النكت**، ١: ٣٤٦، والشنتمري، **تحصيل عين الذهب**، ٢٢٤. والمبرد، **المقتضب**، ٣: ٢٠٤.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ١: ٣٦٠. والشنتمري، **النكت** ٣٩١/١. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٣٤.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ١: ٣٨٢. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٥٩. والفراء، **معاني القرآن** ١: ٢٦٠، والزجاج، **معاني معاني القرآن وإعرابه**، ٢: ٣٦. وابن السراج، **الأصول**، ١: ١٤٢. والقيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ١: ١٩٤. والأنباري، **الإنصاف**، ١: ٢٢٨. وانظر العكبري، **التبيين**، ٣٧٤. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١: ٢٧٤. والعكبري، **التبيان**، ١: ٣٤٦. وابن الضائع، **شرح الجمل**، ١: ١١١٠. والشاطبي، **المقاصد الشافية**، ٥: ٥١٢.

(٥) الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ١: ٥٠. وانظر: النحاس، **القطع والائتناف**، ١٦٣. والوقف الكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، ١: ٢٥٢. وقد نقلت نص سيبويه على هيئته في الكتاب، وفي السيرافي، **شرح الكتاب** ٥: ٢٠ بعض اختلاف، لكنه لا يُخِلُّ بالمعنى.

والظّاهِرُ أَنّ سيبَوَيهِ يُريدُ بِقَولِهِ (يَقبُحُ) أَنَّهُ مُمتَنِعٌ على تَوجيهِ الكوفِيينَ بِتَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، لكِنَّهُ جائِزٌ ما أَوَّلَهُ هو، وتَبِعَهُ عَلَيهِ البَصريّونَ والفَرّاءُ الذي نَصَّ على القِلّةِ والجَوازِ بِقَولِهِ: «وقَلَّما تَقولُ العَرَبُ: زَيدًا عَلَيكَ، أو زَيدًا دونَكَ، وهو جائِزٌ، كَأَنَّهُ مَنصوبٌ بِشَيءٍ مُضمَرٍ قَبلَهُ، وقالَ الشّاعِرُ:

يا أَيُّهـــا المـــائِحُ دَلْـــوِي دُونَكـــا .....

الدَّلوُ رَفعٌ، كَقَولِكَ: زَيدٌ فَاضرِبوهُ، والعَرَبُ تَقولُ: اللَّيلُ فَبادِروا، واللَّيلَ فَبادِروا. وتَنصِبُ الدَّلوَ بِمَضمَرٍ في الخِلفةِ، كَأَنَّكَ قُلتَ: دونَكَ دَلوي دونَكَ »[1] .

وهو ما فَهِمَهُ السّيرافِيُّ — فيما أَحسَبُ – إذ قالَ مُستَدِلًّا عَلَيهِ بِجَوازِ الوَقفِ على الاسمِ المنصوبِ: «... وقد يَجوزُ عند بَعضِ النَّحويينَ أن يَكونَ العامِلُ فيها مُضمَرًا، كَأَنَّهُ قالَ: املأْ دَلوي، والدَّليلُ على أَنّ هذا يَجوزُ أَنَّهُ لو قالَ: يا أَيُّها المائِحُ: دَلوي، ولم يَزِد على ذلك لَجازَ؛ لِأَنّ الحالَ التي هُم فيها تَدُلُّ عَلَيهِ»[2].

وقالَ أبو حَيّانَ ناقِلاً التَّأويلَ الثّاني لِلبَصريينَ في إعرابِ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾: «...وعلى أن يَكونَ مَفعولًا بِفِعلٍ مُضمَرٍ، أي: الزَموا كِتابَ اللهِ» [3].

نَخلُصُ من هذا إلى أَنّ سيبَوَيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، لم يَصِف أُسلوبًا عَرَبِيًّا جائِزًا بِالقُبحِ، وإن كانَ قَليلًا، ولكِنَّ مُرادَهُ أَنَّ القُبحَ والامتناعَ مُنْصَبٌّ على تَخريجِ هذا الأُسلوبِ على وَجهٍ غَيرِ جائِزٍ عِندَهُ، وهو تَقديمُ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، وهو الوَجهُ الذي أَجازَهُ الكِسائِيُّ، وهو مَمنوعٌ عِندَ البَصريينَ.

لكِنّ كَلامَ سيبَوَيهِ هذا أَدّى إلى وَهَمٍ عند بَعضِ النّحويينَ، أُناقِشُهُ فيما يَأتي.

وَهَمُ الحَملِ على الاشتِغالِ في تَوجيهِ البَصريين:

قَولُ سيبَوَيهِ، عَلَيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... فَتَنصِبَ بِإضمارِكَ الفِعلَ، ثم تَذكُرُ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بَعدَ ذلك...»[4]، مُشكِلٌ؛ إذ قد يُفهَمُ مِنهُ أَنَّهُ مَنصوبٌ على الاشتِغالِ بِعامِلٍ مَحذوفٍ، دَلَّ

(١) الفراء، **معاني القرآن**، ١: ٢٦٠. وانظر الطبري، **جامع البيان**، ٦: ٥٨٠.
(٢) السيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٥٩. وانظر: ابن الضائع، **شرح الجمل**، ١: ١١١٠.
(٣) الأندلسي، **التذييل**، ١٤: ٣٤٣.
(٤) سيبويه، **الكتاب**، ١: ٢٥٢.

عَلَيهِ اسمُ الفِعلِ الذي بَعدَهُ، إلّا أَنَّ الذي يُزيلُ هذا الإشكالَ من كَلامِهِ أَنَّهُ جَعَلَ (زَيدًا) كَلامًا تامًّا، وقَولُهُ بَعدَهُ (عَلَيكَ) استِئنافٌ، أو تَوكيدٌ، ولم يَجعَلهُ تَفسيرًا. ولَعَلَّ الفَرّاءَ في تَأويلِهِ (دونَكَ دَلوي دونَكَ) الذي سَبَقَ قَبلَ قَليلٍ، أَرادَ ما أَرادَهُ سيبَوَيهِ.

والفَرقُ بَينَ مِثالِ سيبَوَيهِ والشّاهِدِ: أَنّ الأَوَّلَ ظاهِرُ النَّصبِ، فَلا يَحتَمِلُ الابتِداءَ، وأَنّ الثّانيَ إعرابُهُ مُقَدَّرٌ، فَيَحتَمِلُ الرَّفعَ والنَّصبَ.

ويَبدو لي أَنَّ السّيرافِيَّ قد أَشكَلَ عَلَيهِ ذلك، فَأَخَذَ من كَلامِ سيبَوَيهِ أَنَّهُ يُريدُ الاشتِغالَ، فَجَعَلَ النَّصبَ بِفِعلٍ مُضمَرٍ مُفَسَّرٍ بِاسمِ الفِعلِ الذي بَعدَهُ، وهو بِمَعناهُ، إذ قالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: «فَإذا رَأَيتَ في شِعرٍ (زَيدًا عَلَيكَ) فَإنَّما تَنصِبُ زَيدًا بِفِعلٍ، وتَكونُ (عَلَيكَ) مُفَسِّرةً لَهُ»[1].

ولم يَكتَفِ السّيرافِيُّ بِذلِكَ، بل حَمَلَ عَلَيهِ الرَّجَزَ الذي استَشهَدَ بِهِ الكوفِيّونَ، فَتابَعَ قائِلًا: «... كَما قالَ:

يا أَيُّهـــا المـــائِحُ دَلْـــوِي دُونَكـــا إنّي رَأَيـــتُ النّـــاسَ يَحْمَـــدُونَكا

فَدَلوي في مَوضِعِ نَصبٍ بِإضمارِ فِعلٍ؛ كَأَنَّهُ قالَ: خُذْ دَلوي دونَكَ»[2]. فَقَولُهُ في تَوضيحِ تَوضيحِ مِثالِ سيبَوَيهِ وإعرابِهِ: «وتَكونَ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ مُفَسِّرةً لَهُ» وتَقديرُهُ الرَّجَزَ بـ(خُذْ دَلْوِي دُونَكَ) قَوِيٌّ في أَنَّهُ أَرادَ الاشتِغالَ، بِجَعلِ الظَّرفِ بَعدَ الاسمِ المنصوبِ في الموضِعَينِ مُفَسِّرًا لِعامِلِ هذا الاسمِ، لولا أَنَّهُ عَقَّبَ ذلك بِقَولِهِ: «وكَذلِكَ قَولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، يَنتَصِبُ ﴿كِتَٰبَ﴾ بِما قَبلَهُ لا بِعَلَيكُم؛ كَأَنَّهُ لَمّا قالَ تَعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فَقَد دَلَّ أَنَّهُ: كَتَبَ التَّحريمَ عَلَيكُم كِتابًا، فَنَصَبَ الكِتابَ بِالمصدَرِ، لا بِعَلَيكُم». فَواضِحٌ من كَلامِ السّيرافِيِّ أَنّ ﴿كِتَٰبَ﴾ مَنصوبٌ على المصدَرِيّةِ بِفِعلٍ مُضمَرٍ، فكان هذا صَريحًا منه بموافَقَتِهِ سيبويهِ وعموم البصريين.

(١) السيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ٥: ٢٠.

ووَجَّهَهُ الزَّجّاجُ (ت ٣١١هـ) على أَنَّ (كِتابَ) مَنصوبٌ على الإغراءِ والأَمرِ، إلّا أَنَّهُ مُفَسَّرٌ بعامِلٍ مذكورٍ بَعدَهُ، إذ قالَ في حَديثِهِ عن إعرابِ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾: «وقد يَجوزُ أنْ يَكونَ مَنصوبًا على جِهةِ الأَمرِ، ويَكونَ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ مُفَسِّرًا لَهُ، فَيَكونُ المعنى: الزَموا كِتابَ اللَّهِ»[(١)]. فَقَولُهُ: «ويَكونَ (عَلَيكُم) مُفَسِّرًا لَهُ» يُفضي إلى أَنَّ ﴿كِتَٰبَ﴾ مَنصوبٌ على الاشتِغالِ. وتابَعَهُ عَلَيهِ أَبو البَرَكاتِ الأَنباريُّ، في أَحَدِ تَوجيهَيهِ لِلبَيتِ (... دَلْوِي دُونَكا) إذ قالَ: «والثّاني: أَنّا نُسَلِّمُ أَنَّهُ في مَوقِعِ نَصبٍ، ولكِنَّهُ لا يَكونُ مَنصوبًا بِدونَكَ، وإنَّما هو مَنصوبٌ بِتَقديرِ فِعلٍ، كَأَنَّهُ قالَ: خُذْ دلوي دونَكَ، ودونَكَ مُفَسِّرٌ لِذلِكَ الفِعلِ المُقَدَّرِ»[(٢)].

وذَهَبَ ابنُ خَروفٍ (ت٦٠٩هـ) – فيما يَظهَرُ من تَوجيهِهِ لِلآيةِ والبَيتِ – إلى أَنّ النَّصبَ على الاشتِغالِ أَحَدُ وَجهَينِ جائِزَينِ، قالَ: «... وأَمّا قَولُهُ:

يا أَيُّهـــا المـــائِحُ دَلْـــوِي دُونَكـــا

فـ(دَلوي) فيهِ مَنصوبٌ بِفِعلٍ مُضْمَرٍ، أي: خُذْ دَلوي، وفَسَّرَهُ (دونَكَ)؛ لِأَنَّ مَعناهُ: خُذهُ، ويَجوزُ رَفعُهُ على الابتِداءِ، و(دونَكَ) خَبَرُهُ. وكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤] انتَصَبَ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ بِفِعلٍ مُضْمَرٍ، يَدُلُّ عَلَيهِ ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ أي: الزَموا كِتابَ اللَّهِ. ويَجوزُ أَنْ يَكونَ مَصدَرًا ...»[(٣)].

من هذا نَفهَمُ أَنَّهُ أَجازَ الاشتِغالَ في أَحَدِ التَّوجيهَينِ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَهُ بـ (خُذهُ) وعَدَّ (دونَكَ) تَفسيرًا لَهُ، فَالعامِلُ مُشْتَغِلٌ بِضميرِ الاسمِ السّابِقِ.

وفي هذا الحَملِ على الاشتِغالِ في الآيةِ الكَريمةِ والبَيتِ إشكالٌ؛ فَإنّ شَرطَ انتِصابِ الاسمِ المشتَغَلِ عَنهُ بِالعامِلِ المُضمَرِ صِحّةُ تَسَلُّطِهِ عَلَيهِ إنْ عُدِمَ الشّاغِلُ، وأسماءُ الأَفعالِ لا يَصِحُّ

(١) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢: ٣٦، وانظر: الأندلسي، **التذييل**، ١٤: ٣٤٤.

(٢) الأنباري، **الإنصاف**، ١: ٢٣٤. وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١: ٢٧٥.

(٣) أبو الحسن، ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، تح سلوى عرب، د ط. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ) ٢: ١٠٠٦-١٠٠٧.

تَقديمُ مَعمولاتِها عَلَيها، على مَذهَبِ البَصريينَ، فَلَيسَ لَها عَمَلٌ فيما تَقَدَّمَ عَلَيها، وما لا يَعمَلُ لا يُفَسِّرُ عامِلًا على الوَجهِ المعتَبَرِ في بابِ الاشتِغالِ[١]. فَالحَملُ على الاشتِغالِ يُؤَدّي إلى الوُقوعِ فيما تَحاشاهُ البَصريّونَ.

الرَّدُّ على ابنِ خَروفٍ في جَوازِ النَّصبِ على الاشتِغالِ:

خَطَّأَ ابنُ الضّائِعِ ابنَ خَروفٍ وتَوَلّى الرَّدَّ عَلَيهِ، قالَ مُعَلِّقًا على ما فَهِمَهُ واستَنبَطَهُ ابنُ خَروفٍ من كَلامِ سيبَوَيهِ: «... وأَخَذَ ابنُ خَروفٍ هذا دَليلًا على أَنَّهُ تَفسيرُ ما لا يَعمَلُ، فَهِمَ أَنّ (عَلَيكَ) هو المفَسِّرُ لِذلِكَ المضمَرِ. وهو خَطَأٌ، لا يَجوزُ عند سيبَوَيهِ أنْ يُفَسِّرَ ما لا يَعمَلُ أَصلًا، وهو مَنصوصٌ من كَلامِهِ في مَواضِعَ في أَبوابِ الاشتِغالِ[٢]. وقَولُ سيبَوَيهِ: ثم تَذكُرُ (عَلَيكَ) بَعدَ ذلِكَ: ظاهِرٌ في أَنَّ الإضمارَ قَدِ استَقَلَّ قَبلَ ذِكرِ (عَلَيكَ)، فَلَو لم تَذكُر (عَلَيكَ) لَكانَ مُستَقِلًّا، ولو أَرادَ ما فَهِمَ ابنُ خَروفٍ لَقالَ – على عادَتِهِ –: يُفَسِّرُهُ (عَلَيكَ) وهذا ظاهِرٌ، ولا بُدَّ، فَكَيفَ يَستَدِلُّ بِهِ على تَفسيرِ ما لا يَعمَلُ؟ هذا سوءُ فَهمٍ مِنهُ وخَطَأٌ في المسأَلَةِ!»[٣].

ونَقَلَ ابنُ عَقيلٍ في المساعِدِ[٤] أَنَّهُم نَصّوا على أَنَّ اسمَ الفِعلِ لا يَعمَلُ مُضمَرًا، وأَمّا قَولُ سيبَوَيهِ في زَيدًا فَاقتُلهُ: إن شِئتَ نَصَبتَهُ على عَلَيكَ، كَأَنَّكَ قُلتَ: عَلَيكَ زَيدًا فَاقتُلهُ[٥]، فَإِنَّهُ مَحمولٌ على أَنَّهُ تَفسيرُ مَعنًى.

ويَبدو أَنّ هذا الفَهمَ، أعني الحَملَ على الاشتِغالِ، قد سَرى إلى ابنِ مالِكٍ في بِدايةِ حَياتِهِ العِلمِيّةِ، فَقَد أَجازَ في شَرحِ الكافِيةِ الشّافِيةِ هذا في تَوجيهِهِ الثّاني لِلبَيتِ (... دَلْوِي دُونَكا)

(١) الأستراباذي، **شرح الرضي**، ١/١: ٥٢٥، الجياني، ابن مالك. **شرح التسهيل**. تحقيق عبد الرحمن السيد، وآخر. ط١، (مصر: دار هجر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م) ٢: ١٣٦ – ١٣٧، وانظر: الأندلسي، **التذييل**، ١٤: ٣٤٣، والعكبري، **التبيان**، ١: ٣٤٦.

(٢) انظر سيبويه، **الكتاب**: مثلاً ١: ٩٤، ٢٥٢.

(٣) أبو الحسن، ابن الضائع، **شرح الجمل**، ١: ١١١١.

(٤) ٢/٦٤٠.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ١: ١٣٨.

ناسِبًا إجازةَ ذلِكَ إلى سِيبَوَيهِ، قالَ: «... أو مَفعولًا بِدونَكَ مُضمَرًا، فَإنّ إضمارَ اسمِ الفِعلِ مُتَقَدِّمًا؛ لِدَلالةِ مُتَأَخِّرٍ عَلَيهِ جائِزٌ عند سيبَوَيهِ»(١)، فَنَلحَظُ في نَصِّهِ هذا ذِكرًا لِعامِلٍ مُضمَرٍ دَلَّ عَلَيهِ مَذكورٌ بَعدَ الاسمِ المنصوبِ، وهذا يُفيدُ حَمْلَهُ على الاشتِغالِ.

وثَمَّةَ دَليلٌ آخَرُ يُضعِفُ الحَملَ على الاشتِغالِ هو أَنّ كَثيرًا مِنَ النَّحويينَ يَشتَرِطونَ في العامِلِ الذي يَجوزُ أن يُفسِّرَ عامِلًا مُضمَرًا أن يَكونَ مُتَصَرِّفًا(٢).

اعتِراضُ أَبي حَيّانَ ابنَ مالِكٍ:

واعتَرَضَ أبو حَيّانَ (ت ٧٤٥هـ) وابنُ أُمِّ قاسمٍ المراديُّ (ت ٧٤٩هـ) وغَيرُهما ابنَ مالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) فيما ذَهَبَ إلَيهِ مِمّا يُفهَمُ مِنهُ الاشتِغالُ، قالَ أبو حَيّان في التَّذييلِ والتَّكميلِ في شَرحِ كِتابِ التَّسهيلِ، مُشيرًا إلى ابنِ مالِكٍ: «... وأَجازَ هذا المصَنِّفُ أن يَكونَ مَفعولًا بـ (دونَكَ) آخَرَ مُضمَرًا، وزَعَمَ أنّ مَذهَبَ سيبَوَيهِ جَوازُ إضمارِ اسمِ الفِعلِ مُتَقَدِّمًا لِدَلالةِ اسمِ فِعلٍ آخَرَ عَلَيهِ مُتَأَخِّرًا»(٣).

ثم تابَعَ أبو حَيّان حَديثَهُ مُوَضّحًا مَذهَبَ النَّحويينَ في رَفضِ احتِمالِ هذا الفَهمِ، قالَ: «وقد تَأَوَّلَ النّاسُ ما جاءَ من كَلامِ سيبَوَيهِ يَحتَمِلُ تَجويزَ ذلك، وأَنّ سيبَوَيهِ إنَّما أَرادَ تَفسيرَ المعنى، لا تَفسيرَ الإعرابِ»(٤).

وما ذَهَبَ إلَيهِ أبو حَيّان صَحيحٌ غَيرَ شَكٍّ، إلّا أَنّ الذي يُعتَذَرُ بِهِ عن ابنِ مالِكٍ أَنَّ هذا رَأيٌ قَديمٌ لَهُ، ذَكَرَهُ في شَرحِ الكافِيةِ الشّافِيةِ، ثم طَوَّرَهُ وأَصلَحَهُ في شَرحِ التَّسهيلِ، ونَحنُ نَعلَمُ – وهو لا يَخفى على أَبي حَيّان وهو يَشرَحُ التَّسهيلَ – أَنّ ابنَ مالِكٍ قد نَظَمَ الكافِيةَ الشّافِيةَ

(١) ابن مالك، الجياني، **شرح الكافية الشافية**. تح عبد المنعم هريدي، ط١. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) ٣: ١٣٩٤.

(٢) الإشبيلي، **شرح الجمل**، ١: ٣٦١، والأندلسي، **التذييل**، ٦: ٢٩٧.

(٣) الأندلسي، **التذييل**، ١٤: ٣٤٤، وانظر: المرادي، الحسن بن قاسم. **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تح ناصر علي. ط ٢، (دمشق: دار سعد الدين، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م) ١: ٣٤٨، والأزهري، **شرح التصريح**، ٢: ٢٠٠.

(٤) الأندلسي، **التذييل**، ١٤: ٣٤٤، وانظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ٢: ٢٠٠.

وشَرَحَها في بَدأَةٍ من طَلَبِهِ العِلمَ، ثم أَلَّفَ التَّسهيلَ وشَرَحَهُ بِأَخَرَةٍ من حَياتِهِ، فهو يُمَثِّلُ آراءَهُ الأَخيرةَ والنِّهائِيَّةَ[١]، فَقَد نَصَّ ابنُ مالِكٍ على أَنّ هذا وأَمثالَهُ لا يَدخُلُ في بابِ الاشتِغالِ؛ لِفَقدِهِ شَرطَ كَونِهِ عِوَضًا ودَليلًا مَعًا، فَجاءَت عِبارَتُهُ في شَرحِ التَّسهيلِ مُختَلِفةً مُستَنِدًا إلى نَصِّ سيبَوَيهِ أَيضًا، إذ قالَ: «... فَدَلوي مَنصوبٌ بِعامِلٍ مُقَدَّرٍ مَدلولٍ عَلَيهِ بِالملفوظِ، نَصَّ على ذلِكَ سيبَوَيهِ»[٢]، فَالعامِلُ مُقَدَّرٌ، واللَّفظُ الذي بَعدَ الاسمِ المنصوبِ إنَّما هو دَليلٌ على العامِلِ المحذوفِ، وليس عِوَضًا عَنهُ، ولا تَفسيرًا لَهُ، والذي يَدُلُّ على ذلك أَنَّهُ لا يَمتَنِعُ الجَمعُ بَينَهُما، وبِناءً على ذلك لا تَلزَمُ صَلاحِيَتُهُ لِلعَمَلِ، بِخِلافِ ما كان دَليلًا وعِوَضًا، قالَ ابنُ مالِكٍ مُتابِعًا حَديثَهُ السّابِقَ: «... وليس الملفوظُ بِهِ عِوَضًا مِنَ المُقَدَّرِ، فَلَو جُمِعَ بَينَهُما لم يَمتَنِع، فَالحاصِلُ أنّ المجعولَ دَليلًا دونَ تَعويضٍ لا تَلزَمُ صَلاحِيَتُهُ لِلعَمَلِ في مَوضِعِ دَلالَتِهِ، بِخِلافِ المجعولِ دَليلًا وعِوَضًا»[٣]، واستَدَلَّ على ذلك بِقَولِ العَرَبِ: البَهْمَ أَينَ هو؟ فَقَد نَصَبَ قائِلُ هذا (البَهْمَ) بِفِعلٍ مُضْمَرٍ، وجَعَلَ ما بَعدَهُ دَليلًا عَلَيهِ[٤]. وهذا كَقَولِهِم: اللَّيلَ فَبادِروا، الذي نَقَلَهُ الفَرّاءُ عَنِ العَرَبِ[٥].

وكان ابنُ مالِكٍ قد أَحسَنَ الإيضاحَ في تَنبيهِهِ على عَدَمِ جَوازِ الحَملِ على الاشتِغالِ، إذ جاءَ في بابِ الاشتِغالِ في نَصِّ التَّسهيلِ: «... إذا انتَصَبَ لَفظًا أو تَقديرًا ضَميرُ اسمٍ سابِقٍ مُفتَقِرٍ لِما بَعدَهُ أو مُلابِسٍ ضَميرَهُ بِجائِزِ العَمَلِ»[٦]: ثم قال يَشرحُ هذا: «ونَبَّهْتُ بِذلِكَ على أنّ شَرطَ انتِصابِ المُشتَغَلِ عَنهُ بِالعامِلِ صِحّةُ تَسَلُّطِهِ عَلَيهِ لو عُدِمَ الشّاغِلُ، فَخَرَجَ بِذلِكَ فِعلُ التَّعَجُّبِ ... وأَسماءُ الأَفعالِ نحو: زَيدٌ تَراكِهِ، وأَفعَلُ التَّفضيلِ ... فَلَيسَ لِلاسمِ

(١) ولد أباه، مُحَمَّد المختار. **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م): ٣١٥.

(٢) الجياني، **شرح التسهيل**، ٢: ١٣٧.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) الفراء، **معاني القرآن**، ١/٢٦٠. وقد تقدم ذكره في هذا البحث.

(٦) الجياني، **شرح التسهيل** ٢/١٣٦.

المتَقَدِّم على هذِهِ إلّا الرَّفعُ؛ لِأَنَّها لا تَعمَلُ فيما تَقَدَّمَ، وما لا يَعمَلُ لا يُفسِّرُ عامِلًا على الوَجهِ المعتَبَرِ في هذا البابِ. والوَجهُ المعتَبَرُ في هذا البابِ كَونُ العامِلِ المشغولِ عِوَضًا في اللَّفظِ مِنَ العامِلِ المضمَرِ دَليلًا عَلَيهِ، ولِكَونِهِ عِوَضًا امتَنَعَ الإظهارُ، إذ لا يُجمَعُ بَينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ مِنهُ، ولِكَونِهِ دَليلًا لَزِمَ أن يَكونَ مُوافِقًا في المعنى أو مُقارِبًا، فَلَو قَصَدتَ الدَّلالةَ دونَ التَّعويضِ لم تَكُنِ المسأَلةُ من بابِ الاشتِغالِ، كَقَولِ الشّاعِرِ:

يا أَيُّهـــا المـــائِحُ دَلْـــوِي دُونَكـــا

فَدَلوي مَنصوبٌ بِعامِلٍ مُقَدَّرٍ مَدلولٍ عَلَيهِ بِالملفوظِ، نَصَّ على ذلِكَ سيبَوَيهِ. وليس الملفوظُ بِهِ عِوضًا مِنَ المقَدَّرِ ... الخ»[1]، ثم أَيَّدَ ابنُ مالِكٍ كَلامَهُ بِقَولِ العَرَبِ: «البَهْمَ أينَ هو؟» فَإنّ البَهمَ مَنصوبٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ، وقَولُهُم (أَينَ هو؟) دَليلٌ عَلَيهِ، مع عَدَمِ صَلاحِيَتِهِ لِلعَمَلِ[2].

وبِهذا يَتَبَيَّنُ لنا عُدولُ ابنِ مالِكٍ عن مَوقِفِهِ الأَوَّلِ في شَرحِ الكافِيةِ الشّافِيةِ، إلى ما جَلّاهُ تَجلِيةً تامّةً في شَرحِ التَّسهيلِ، بِما يُوافِقُ مَذهَبَ سيبَوَيهِ في عَدَمِ إجازَتِهِ الحَملَ على الاشتِغالِ في الآيةِ الكَريمةِ والبَيتِ الشّاهِدِ.

والعَجَبُ أَنّ أبا حَيّان قد نَقَلَ في بابِ الاشتِغالِ في التّذييل هذا بِطولِهِ عن شَرحِ التَّسهيلِ لابنِ مالِكٍ[3]، فَلَو غَيرُ أَبي حَيّان! ولَعَلَّهُ قد سَها عن ذلك أو غَفَلَ، وجَلَّ مَن لا يَسهو.

تَوجيهُ البَصريينّ الرَّجَزَ الذي استَشهَدَ بِهِ الكوفِيّونَ:

تَبَيَّنَ مِنَ الحديثِ عَمّا سَبَقَ في الآيةِ الكَريمةِ أَنَّهُم وَجَّهوا الرَّجَزَ على أَحَدِ تَأويلَينِ:

أَحَدِهما: على أنّ قَولَهُ (دَلوِي) مُبتَدَأٌ، و(دُونَك) خَبَرُهُ، قال السّيرافِيُّ بَعدَ ذِكرِهِ مَذهَبَ الكِسائِيِّ القائِلِ بِأَنَّ دَلوي مَنصوبٌ بِاسمِ الفِعلِ (دُونَك) المتَأَخِّرِ عَنهُ: «... وليس في هذا حُجّةٌ، لِأَنَّهُ يَجوزُ أن يَكونَ (دَلوي) في مَوضِعِ رَفعٍ، كَأَنَّهُ قال: دَلوي عِندَكَ، كَما تَقولُ: دَلوُ

(١) المرجع السابق، ٢: ١٣٧. وقد سبق قبل قليل.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) الأندلسي، **التذييل**، ٦: ٢٩٦- ٢٩٧.

زَيدٍ بِقُربِكَ؛ استِدعاءً لِمَلئِها، وإن لم يَكُن ذلك في لَفظِ الفِعلِ، وهو حَمْلُهُ على أَنَّهُ في مَوضِعِ نَصبٍ، وأَنّ العامِلَ فيها دونَكا»[(١)]. وقال أبو حَيّان ناقِلًا التَّأويلَ الأَوَّلَ لِلبَصرِيينَ: «... وكَذلِكَ: (دَلوي دونَكا) أَوَّلُوهُ على أن يَكونَ مَرفوعًا بِالابتِداءِ، و(دونَكا): خَبَرُهُ»[(٢)].

وخُلاصةُ هذا القَولِ أَنّ (دونَكَ) ليس اسمَ فِعلٍ، بل هو ظَرفٌ وَقَعَ خَبرًا عَنِ المبتَدَأ (دَلوي)[(٣)].

والآخَرِ: على أَنَّ (دَلْوِي) مَنصوبٌ على الإغراءِ بِفِعلٍ مَحذوفٍ جَوازًا، يَدُلُّ عَلَيهِ المَقامُ، تَقديرُهُ (تَناولْ) أو (خُذْ) ونحو ذلك. قال السّيرافِيُّ: «... وقد يَجوزُ عند بَعضِ النَّحوِيينَ أن يَكون العامِلُ فيها مُضمَرًا كَأَنَّهُ قال: املأْ دَلوي، والدَّليلُ على أَنَّ هذا يَجوزُ أَنَّهُ لو قال: يا أَيُّها المائِحُ دَلوي، ولم يَزِد على ذلك لَجازَ؛ لِأَنّ الحالَ التي هُم فيها تَدُلُّ عَلَيهِ»[(٤)].

وقال أبو حَيّان ناقِلًا التَّأويلَ الثّاني لِلبَصرِيينَ في إعرابِ (دَلْوِي): «... والثّاني: أن يَكونَ مَنصوبًا مَفعولًا بِفِعلٍ مَحذوفٍ، تَقديرُهُ: تَناول دَلوي»[(٥)].

وقد رَأَينا فيما سَبقَ في الحَديثِ عَنِ الشّاهِدِ القُرآنِيّ وَهَمَ مَنْ ذَهَبَ إلى القَولِ بِالنَّصبِ على الاشتِغالِ في (دَلوي).

أَيُّ تَوجيهَيِ البَصرِيينَ لِلرَّجَزِ أَرجَحُ؟

الصَّنعةُ تُجيزُ الوَجهَينِ، ويَبقى لِلسِّياقِ دَورُهُ في تَرجيحِ أَحَدِهِما، فَقَد رَجَّحَ ابنُ الضّائِعِ وَجهَ (الإغراءِ) على الابتِداءِ، مُستَنِدًا إلى السِّياقِ والمقامِ، قال: «... وعلى هذا يُحمَلُ (... دَلْوِي دُونَكَ) لِأَنَّهُ لو لم يَنطِق بـ (دونَكَ) لفُهِمَ ناصِبُهُ؛ لِأَنَّهُ إذا قال (يا أَيُّها المائِحُ) وهو الذي يَملَأُ الدَّلوَ في قَعرِ البِئرِ، فَقالَ: (دَلوِي) فُهِمَ مِنهُ: املَأْ دَلْوِي، أو: خُذ دَلوِي، ونحو ذلك، وهذا

(١) السيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٥٩.

(٢) الأندلسي، **التذييل** ١٤: ٣٤٤، وانظر: ابن الخشاب، **المرتجل**، ٢٥٧، والأزهري، **شرح التصريح**، ٢: ٢٠٠.

(٣) الأستراباذي، **شرح الرضي**، ٢/١: ٢٩٧.

(٤) السيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ١٥٩.

(٥) الأندلسي، **التذييل**، ١٤: ٣٤٣. والشاطبي، **المقاصد الشافية**، ٥: ٥١٣، والأزهري، **شرح التصريح**، ٢: ٢٠٠. وانظر: ابن الخشاب، **المرتجل**، ٢٥٧.

أَولى من قَولِ بَعضِهِم: إنّ (دَلوِي) مُبتَدَأٌ، خَبَرُهُ (دونَكَ)، ونَظيرُ ذلك قَولُ سيبَوَيهِ لَمّا مَنَعَ (زَيدًا عَلَيكَ) إلّا أنْ تَقولَ: (زَيدًا) فَتَنصِبَ بِإضمارِكَ الفِعلَ، ثم تَذكُرُ (عَلَيكَ) بَعدَ ذلك، يَعني: حَيثُ يَكونُ ثَمّ دَليلٌ على فِعلٍ يَنصِبُ زَيدًا، من لَفظٍ أو حالٍ، كَما سَيأتي في بابِ الإضمارِ» [(١)].

وقد ضَعَّفَ الشَّيخُ خالِدٌ الأَزهَرِيُّ وَجهَ الابتِداءِ في تَخريجِ الرَّجَزِ، مُتّكِئًا على السِّياقِ، قائِلًا: فيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنّ المعنى ليس على الخَبَرِ المحضِ حتى يُخبِرَ عَنِ الدَّلوِ بِكَونِهِ دونَهُ[(٢)]. ولَعَلَّ هذا ما أَرادَهُ ابنُ الضّائِعِ.

ثانيًا: مَوقِفُ البَصريينَ من قِياسِ الكوفِيينَ:

أَمّا قِياسُ الكوفِيينَ جَوازَ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ على جَوازِ تَقديمِ مَعمولِ الفِعلِ عَلَيهِ، لِكَونِ اسمِ الفِعلِ قائِمًا مَقامَ الفِعلِ، فَقَد دَحَضَهُ البَصريّونَ بِأَنّ أسماءَ الأفعالِ أسماءٌ جامِدةٌ أُعمِلَت بِالمعنى، وهي في الأصلِ حُروفٌ وظُروفٌ، وإنّما استُعيرَتْ هاهُنا فَعَمِلَت عَمَلَ الفِعلِ تَوَسُّعًا، وما كانَ كَذلِكَ اقتُصِرَ بِهِ في العَمَلِ على وُقُوعِهِ في مَوضِعِهِ، ولا يَجوزُ فيهِ التَّقديمُ؛ لِأَنَّ ذلك تَصَرُّفٌ وهذه الأسماءُ لا تَصَرُّفَ لَها، فتُجرى في ذلك مُجرى الحُروفِ نحو (ما) النّافِيةِ، و(لاتَ) مع الحينِ، وكَالمصدَرِ فَإِنَّهُ لا يَتَقَدَّمُ مَعمولُهُ عَلَيهِ، مع أَنّ حُروفَ الفِعلِ فيهِ مَوجودةٌ، فَمَنعُ التَّقديمِ هُنا أَولى[(٣)].

وقد سَبَقَ قَولُ سيبَوَيهِ: «... لِأَنَّهُ ليس من أَمثِلةِ الفِعلِ؛ فَقَبُحَ أن يَجريَ ما ليس مِنَ الأَمثِلةِ مَجراها ...»[(٤)]. وما لا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الفِعلِ مِنَ العَوامِلِ فهو ضَعيفٌ، لا يَتَقَدَّمُ مَعمولُهُ عَلَيهِ، وقد بَيَّنَ العُكبَرِيُّ أَنَّ مَذهَبَ الكُوفِيينَ في (عَلَيكُم) في الآيةِ أَنَّها إِغْرَاءٌ، وأَنّ

(١) ابن الضائع، **شرح الجمل** ١: ١١١٠. وانظر: الأزهري، **شرح التصريح** ٢: ٢٠٠.

(٢) الأزهري، **شرح التصريح** ٢: ٢٠٠.

(٣) العكبري، **التبيين** ٣٧٣.

(٤) سيبويه، **الكتاب** ١/٢٥٢.

المفعولَ مُقَدَّمٌ غَيرُ جائِزٍ؛ لِأَنَّ اسمَ الفِعلِ (عَلَيكُم) ونحوه مِنَ العوامِلِ الضَّعيفةِ، فلا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فيها بالتَّقديمِ[(١)].

فأسماءُ الأفعالِ بِجُمودِها ابتَعَدَت عن شَبَهِ الأفعالِ التي هي في مَعناها، وانحَطَّتْ دَرَجةً عَنها، فَلَم يَجُز أن يُتَصرّفَ في مَعمولاتِها. وقال ابنُ يَعيشَ: « ... هذِهِ الظُّروفُ لَيسَت أَفعالًا، وإنّما هي نائِبةٌ عن الفِعلِ، وفي مَعناهُ، فهي فُروعٌ في العَمَلِ على الأفعالِ، والفُروعُ أَبَدًا مُنحَطّةٌ عن دَرَجاتِ الأُصولِ، فَإعمالُها فيما تَقَدّمَ عَليها تَسويةٌ بَينَ الأَصلِ والفَرعِ، وذلك لا يَجوزُ»[(٢)]. ولا شَكَّ أَنَّهُ يُريدُ أَنَّها عَوامِلُ ضَعيفةٌ؛ لِضَعفِ شَبَهِها بِالأفعالِ؛ فَلا يَصِحُّ تَسويَتَها بِالأفعالِ في كُلِّ شَيءٍ.

وأَمّا قِياسُ الكوفِيينَ على جَوازِ تَقديمِ مَعمولِ ما نابَ عَنِ الفِعلِ عَلَيهِ، كالمشتّقّاتِ العامِلةِ عَمَلَ الفِعلِ من أسماءِ الفاعِلينَ وأسماءِ المفعولينَ، فَقَد رَدَّهُ سيبَوَيهِ بِأَنَّ أسماءَ الفاعِلينَ وأسماءَ المفعولينَ لَها تَصَرُّفٌ كَتَصَرُّفِ الفِعلِ فَحُمِلَت عَلَيهِ، أَمّا أسماءُ الأفعالِ فَلَيسَت كَذلِكَ، قال: «... فَلَيسَ يَقوى هذا قُوّةَ الفِعلِ؛ لِأَنَّهُ ليس بِفِعلٍ، ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الفاعِلِ الذي في مَعنى يَفْعَل»[(٣)].

فَالخُلاصةُ أن قِياسَهُم هذا إنَّما هو قِياسٌ مع الفارِقِ.

التَّرجيحُ:

يَتَرَجَّحُ لَدَيَّ مَذهَبُ البَصريينَ؛ لِما يَأتي:

١ – أَنّ ما استَدَلَّ بِهِ الكوفِيّونَ مِنَ الأَدِلّةِ السّماعِيّةِ يُمكِنُ تَخريجُها على وَجهٍ غَيرِهِ أو أَكثَرَ من وَجهٍ، تَخريجًا قَوِيًّا، وبِذلِكَ يَتَطَرَّقُ إلى أَدِلّةِ السَّماعِ الاحتِمالُ، ومن أُصولِ النَّحوِ أَنّ الدَّليلَ إذا تَطَرَّقَ إلَيهِ الاحتِمالُ سَقَطَ بِهِ الاستِدلالُ[(٤)].

---

(١) العكبري، **التبيان** ١: ٣٤٦. وانظر: القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ١: ١٩٤.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل** ١: ٢٧٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ١: ٢٥٢. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٥: ٢٠.

(٤) السيوطي، جلال الدين. **الاقتراح في أصول النحو وجدله**. تح محمود فجال. ط١، (مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م): ١٨٧. وانظر: غريب، عبد المجيد، **القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي**، د ط، (القاهرة: مكتبة الأزهر، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م): ٨٦.

٢- أَنّ ما ذَهَبَ إِلَيهِ الكوفِيّونَ – إن سَلَّمنا بِجَوازِهِ – غَيرُ مُستَفِيضٍ في كَلامِ العَرَبِ، كَما ذَكَرَ الطَّبَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، والَّذِي هو أَولى بِكِتَابِ اللهِ أَنْ يَكُونَ مَحمولًا على المَعروفِ مِنْ لِسانِ مَنْ نَزَلَ بِلِسانِهِ[١]، والحَملُ على الأَكثَرِ أَولى مِنَ الحَملِ على الأَقَلِّ[٢].

٣- أَنّ قِياسَ الكوفِيينَ جَوازَ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ على جَوازِ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ عَلَيهِما إِنَّما هو قِياسٌ مع الفارِقِ، فَهذانِ مُشتَقّانِ لَهُما تَصَرُّفٌ كَتَصَرُّفِ الفِعلِ، فَلَهُما قُوّةُ الفِعلِ؛ إذ يُشبِهانِ الفِعلَ لَفظًا ومَعنًى، أَمّا اسمُ الفِعلِ فَيُشبِهُ الفِعلَ مَعنى لا لَفظًا؛ فَلَيسَ لَهُ تَصَرُّفٌ، و«ما لا يَتَصَرَّفُ لا يَتَصَرَّفُ عَمَلُهُ»[٣]، فَخَرَجَت بِذلِكَ عن سَنَنِ الأَفعالِ التي قامَت مَقامَها[٤]، وخَرَجَت عن قِياسِ اسمَيِ الفاعِلِ والمفعولِ، اللَّذَينِ لَهُما قُوّةُ الفِعلِ، بِخِلافِ اسمِ الفِعلِ الذي ليس في قُوّةِ الفِعلِ، ولا في قُوّةِ المشتَقّاتِ العامِلةِ، كَما ذَكَرَ سيبَوَيهِ، رَحِمَهُ اللهَ، فَلَيسَ يَقوى قُوّةَ الفِعلِ؛ لِأَنَّهُ ليس بِفِعلٍ، ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ اسمِ الفاعِلِ الذي في مَعنى الفِعلِ المضارِعِ (يَفْعَلُ)[٥]. وأَكَّدَ الشّاطِبِيُّ عَدَمَ تَصَرُّفِ اسمِ الفِعلِ إذ قال: «وأَيضًا فَالقِياسُ مانِعٌ من ذلك، وذلك أَنّ اسمَ الفِعلِ لا يُشبِهُ الفِعلَ لَفظًا، ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ، ولِذلِكَ لا تَتَّصِلُ بِهِ ضَمائِرُ الرَّفعِ البارِزةُ، ولا تَلحَقُهُ نونُ التَّوكيدِ ولا نونُ وِقايةٍ في غَيرِ الشُّذوذِ، ولا أَداةٌ من أَدَواتِ الأَفعالِ»[٦]. فَما كُلُّ شَبيهٍ يَأخُذُ خَصائِصَ شَبيهِهِ كُلَّها؛ ولكِنَّ ولكِنَّ المسأَلَةَ مَنوطةٌ بِقُوّةِ الشَّبَهِ وضَعفِهِ، فِمِنْ أُصولِ النَّحوِ: أَنّ الشَّيءَ إذا أَشبَهَ الشَّيءَ أُعطِيَ حُكمًا من أَحكامِهِ على حَسَبِ قُوّةِ الشَّبَهِ[٧]. ومِنْ أُصولِ النَّحوِ كَذلِكَ: أَنَّ العامِلَ

(١) الطبري، **جامع البيان**، ٦: ٥٨٠.

(٢) **الأشباه والنظائر** ٢/٩٥.

(٣) **الأصول** ١/١٤٢.

(٤) **المرتجل** ٢٥٨.

(٥) انظر **الكتاب** ١/٢٥٢. وقد سبق نص سيبويه.

(٦) **المقاصد الشافية** ٥/٥١٣، وانظر **المرتجل** ٢٥٧.

(٧) **الأشباه والنظائر** ٢/١٨١.

الضَّعيفَ لا يَعمَلُ فيما قَبلَهُ، ولِذلِكَ لا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ إنَّ وأَخَواتِها عَلَيها[١]، ولَعَلَّ هذا ما أَرادَهُ مَكِّيٌّ، مُعَلِّلًا بُعْدَ ما ذَهَبَ إلَيهِ الكوفِيّونَ: «... لِأَنَّ ما انتَصَبَ بِالإغراءِ لا يَتَقَدَّمُ على ما قامَ مَقَامَ الفِعلِ، وهو عَلَيكُم»[٢].

٤- أَنَّ عَمَلَ اسمِ الفِعلِ ليس بِالأَصالةِ، ولكِن بِالحَملِ على الأفعالِ التي وُضِعَت مَوضِعَها[٣]، فَاسمُ الفِعلِ فَرعٌ في العَمَلِ على الفِعلِ، والفَرعُ أَحَطُّ رُتبةً مِنَ الأَصلِ[٤].

٥- القِياسُ على الأفعالِ غَيرِ المُتَصَرِّفةِ مِثلِ فِعلِ التَّعَجُّبِ، وعَسى؛ إذ لم يُجيزوا تَقديمَ مَعمولاتِها عَلَيها مع كَونِها أفعالًا، فَألّا يَجوزَ تَقديمُ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ من بابِ أَولى[٥].

❁❁❁

(١) **الأشباه والنظائر** ٢٦٣/٢ وانظر **شرح الجمل** لابن عصفور ٤٣٩/١ و**تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي**، د. السيد أحمد علي مُحَمَّد.

(٢) **مشكل إعراب القرآن** ١٩٤، ونلحظ احتجاج مكي على الكوفيين بمذهب البصريين، والاحتجاج بمذهب المخالف لا يصح.

(٣) **التذييل** ٣٤٣/١٤.

(٤) السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**. تح عبد العال مكرم. ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ /١٩٨٥م) ٢٧٦/٢. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١: ٢٧٥.

(٥) **التذييل** ٣٤٣/١٤.

الخاتمة

وبَعدَ هذا التَّطوافِ في تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ نَخلُصُ إلى النَّتائجِ التّالِيةَ:

- ذَهَبَ البَصريونَ إلى مَنعِ تَقديمِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، وأَجازَهُ الكوفِيّونَ عَدا الفَرّاءِ.
- تَطَرَّقَ الاحتِمالُ إلى الأَدِلّةِ السَّماعَيّةِ لِلكوفِيينَ؛ فَسَقَطَ بِها الاستِدلالُ.
- قِياسُ الكوفِيينَ تَقديمَ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ على تَقديمِ مَعمولِ الفِعلِ، ومَعمولِ اسمَيِ الفاعِلِ والمفعولِ إنَّما هو قِياسٌ مع الفارِقِ.
- وبِهذا تَرَجَّحَ لي مَذهَبُ البَصريينَ في عَدَمِ إجازةِ تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ.
- وَهِمَ بَعضُ النَّحويينَ في الحَملِ على الاشتِغالِ.
- كان على أبي حَيّان أن يُقَيِّدَ اعتِراضَهُ ابنَ مالِكٍ أَنَّهُ في شرح الكافِيةِ الشافِيةِ، فَحَسبُ وأَلّا يُعَمِّمَ.
- أَلمَحَ البَحثُ إلى دَلالةِ مُصطَلَحِ (القُبحِ) أو إلى أَحَدِ دَلالاتِهِ عِندَ سيبَوَيهِ، وهو تَخريجُ أُسلوبٍ صَحيحٍ في العربيةِ على وَجهٍ غَيرِ جائِزٍ.

التَّوصِيات

بَعدَ هذِهِ الدِّراسةِ عن تَقديمِ مَعمولِ اسمِ الفِعلِ عَلَيهِ، أَلهَمَ هذا البَحثُ مَوضوعاتٍ أَراها جَديرةً بِالبَحثِ والدِّراسةِ، أوصي الباحِثينَ بِمُتابَعةِ النَّظَرِ فيها، أَهَمُّها:

- أَثَرُ قُوّةِ العامِلِ وضَعفِهِ على عَمَلِهِ.
- دَرَجاتُ انحِطاطِ الأَصلِ عَنِ الفَرعِ، وأَثَرُ ذلك.
- الفَرقُ بَينَ الحَذفِ والتَّقديرِ والإضمارِ.
- مُتابَعةُ دَلالاتِ مُصطَلَحِ القُبحِ عِندَ سيبَوَيهِ.

والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

-الأنباري. أبو البركات. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تح مُحَمَّد محيي الدين. د ط. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، د ت.

-الأزهري، خالد. **شرح التصريح على التوضيح**. د ط، دار الفكر، د ت.

-الأستراباذي، رضي الدين. **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. تح حسن الحفظي، وآخر، ط١. الرياض: جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

-الإشبيلي، ابن عصفور. **شرح جمل الزجاجي**. تح صاحب أبو جناح، د ط، المكتبة الفيصلية، د ت.

-الأفريقي، ابن منظور. **لسان العرب**. ط١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٠م.

-الأندلسي، أبو حيان. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. تح حسن هنداوي. ط ١. دمشق: دار القلم، والرياض: كنوز إشبيليا ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

-الأندلسي، أبو حيان. **تقريب المقرب في النحو**. تح مُحَمَّد جاسم الديلمي، د ط. بيروت: دار الندوة الجديدة، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

-الأندلسي، أبو حيان. **البحر المحيط**، عناية صدقي العطار، وآخرين، د ط، بيروت: دار الفكر، هـ - ٢٠٠٠م.

-الأنصاري، ابن هشام. **شرح شذور الذهب**. تح مُحَمَّد محيي الدين. د ط. د ت.

-الأنصاري، ابن هشام. **شرح قطر الندى وبل الصدى**. تقديم إميل يعقوب ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

-الجرجاني، عبد القاهر. **المقتصد في شرح الإيضاح**. تح كاظم بحر المرجان. د ط. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

-الجياني، ابن مالك. **شرح الكافية الشافية**. تح عبد المنعم هريدي، ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م.

-الجياني، ابن مالك. **شرح التسهيل**. تحقيق عبدالرحمن السيد، وآخر. ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

-ابن جني، أبو الفتح. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**. تح عبد الحليم النجار، وآخرين. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.

-ابن الحاجب، عثمان بن عمر. **الكافية في النحو**. تح طارق نجم. ط١، جدة: دار الوفاء، ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م.

-الحفيان، أحمد. **الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

-الحلبي، السمين. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تح أحمد الخراط، ط١. دمشق، دار القلم، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

-الحلبي، ابن يعيش. **شرح المفصل**. تح إبراهيم عبدالله، ط١، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

-ابن خروف، أبو الحسن. **شرح جمل الزجاجي**. تح سلوى عرب، ط ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

-ابن الخشاب، عبدالله. **المرتجل في شرح الجمل**. د ط. تح علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

-الداني، أبو عمرو. **المكتفى في الوقف والابتدا**. تح محي الدين رمضان. ط ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

-الزبيدي، عبد اللطيف. **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. تح طارق الجنابي. ط ١، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

-الزَّجَّاج، أبو إسحاق. **معاني القرآن وإعرابه**. تح عبد الجليل شلبي، ط١. بيروت: عالم

الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

-الزجاجي، أبو القاسم. **الإيضاح في علل النحو**. تح مازن المبارك. ط ٥، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.

-ابن السَّرّاج، مُحَمَّد بن سهل. **الأصول في النحو**. تح عبد الحسين الفتلي. ط ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

-سيبويه، عمرو بن عثمان. **الكتاب**. تح عبد السلام هارون. ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.

-السيرافي، أبو سعيد. **شرح كتاب سيبويه**. تح مجموعة من العلماء. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

-السيوطي، جلال الدين. **الاقتراح في أصول النحو وجدله**. تح محمود فجال. ط١، مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

-السيوطي، جلال الدين. **الأشباه والنظائر في النحو**. تح عبد العال مكرم. ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ /١٩٨٥م.

-السيوطي، جلال الدين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تح عبدالعال مكرم. د ط، الأجزاء من ١ إلى ٣ نشر مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، والأجزاء من ٤ إلى ٧ نشر دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

-الشاطبي، إبراهيم بن موسى. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. تح مجموعة من العلماء، ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

-الشعراء الهذليون. **ديوان الهذليين**. ترتيب مُحَمَّد الشنقيطي. د ط، القاهرة: الدار القومية. ١٣٨٥هـ -١٩٦٥م.

-الشنتمري، الأعلم. **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. تح زهير سلطان. ط ١، الكويت:

معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

-الشنتمري، الأعلم. **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**. تح زهير سلطان. ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

-ابن الضائع، أبو الحسن. **شرح جمل الزجاجي**. تح: يحيى البلداوي. (دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

-الطبري، مُحَمَّد بن جرير. **جامع البيان عن تفسير آي القرآن**. تح عبد الله التركي. ط ١، القاهرة: دار هجر، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

-ابن عقيل، بهاء الدين. **المساعد على تسهيل الفوائد**. تح مُحَمَّد بركات. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

-العكبري، أبو البقاء. **التبيان في إعراب القرآن**. تح علي البجاوي. د ط. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ت.

-العكبري، أبو البقاء. **التبيين عن مذاهب النحويين**. تح عبد الرحمن العثيمين. ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.

-العكبري، أبو البقاء. **اللباب في علل البناء والإعراب**. تح غازي طليمات وآخر. ط١. دبي: مركز جمعة الماجد، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

-غريب، عبد المجيد. **القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي**. د ط، القاهرة: مكتبة الأزهر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

-الفارسي، الحسن بن أحمد. **الإيضاح العضدي**. تح حسن شاذلي فرهود، ط٢، الرياض: دار العلوم، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.

-الفارسي، الحسن بن أحمد. **الحجة للقراء السبعة**. تح بدر الدين قهوجي، وآخر. ط١، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

-الفراء، يحيى بن زياد. **معاني القرآن**. تح مُحَمَّد علي النجار. وآخرين، د ط، بيروت: دار السرور، د ت.

-القيسي، مكي بن أبي طالب. **مشكل إعراب القرآن**. تح حاتم الضامن، ط٢ . بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

-الكسائي، علي بن حمزة. **معاني القرآن**. أعادَ بناءَهُ: عيسى شحاتة. د ط، القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨م.

-المبرد، مُحَمَّد بن يزيد. **المقتضب**. تح مُحَمَّد عضيمة، د ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٣٩٩هـ.

-المرادي، الحسن بن قاسم. **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تح ناصر علي. ط ٢، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

-مُحَمَّد، السيد أحمد. **تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي**. ط١، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

-النحاس، أبو جعفر. **القطع والائتناف**. تح عبد الرحمن المطرودي. ط١. الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.

-ولد أباه، مُحَمَّد المختار. **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.

Bibliography

- al-Anbārī. Abū al-Barakāt. **al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn**, th Muḥammad Muḥyī al-Dīn. D Ṭ. Miṣr : al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá, D t.
- al-Azharī, Khālid. **sharḥ al-Taṣrīḥ 'alá al-Tawḍīḥ**. D Ṭ, Dār al-Fikr, D t.
- al'strābādhy, Raḍī al-Dīn. **sharḥ al-Raḍī lkāfyh Ibn al-Ḥājib.** th Ḥasan al-Ḥifẓī, wa-ākhir, Ṭ1. al-Riyāḍ : Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd, 1417h-1996m.
- al-Ishbīlī, Ibn 'Uṣfūr. **sharḥ Jamal al-Zajjājī**. th ṣāḥib Abū Janāḥ, D Ṭ, al-Maktabah al-Fayṣalīyah, D t.
- al-Afrīqī, Ibn manẓūr**. Lisān al-'Arab**. ṭ1 Bayrūt : Dār Ṣādir, 1990m.
- al-Andalusī, Abū Ḥayyān. **al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl.** th Ḥasan Hindāwī. Ṭ 1. Dimashq : Dār al-Qalam, wa-al-Riyāḍ : Kunūz Ishbīliyā 1418H / 1997m.
- al-Andalusī, Abū Ḥayyān. **Taqrīb al-Muqarrab fī al-naḥw**. th Muḥammad Jāsim al-Daylamī, D Ṭ. Bayrūt : Dār al-nadwah al-Jadīdah, 1407h-1987m.
- al-Andalusī, Abū Ḥayyān. **al-Baḥr al-muḥīṭ**, 'Ināyat Ṣidqī al-'Aṭṭār, wa-ākharīn, D Ṭ, Bayrūt : Dār al-Fikr, H-2000M.
- al-Anṣārī, Ibn Hishām**. sharḥ Shudhūr al-dhahab**. th Muḥammad Muḥyī al-Dīn. D Ṭ. D t.
- al-Anṣārī, Ibn Hishām. **sharḥ Qaṭar al-nadá wa-ball al-Ṣadá**. taqdīm Imīl Ya'qūb Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1417h-1996m
- al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir. **al-muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ.** th Kāẓim Baḥr al-marjān. D Ṭ. Baghdād : Dār al-Rashīd, 1982m.
- al-Jayyānī, Ibn Mālik. **sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah**. th 'Abd al-Mun'im Harīdī, Ṭ1. Makkah al-Mukarramah : Jāmi'at Umm al-Qurá, 1402h -1982m.
- Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ. **al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā'āt**. th 'Abd al-Ḥalīm al-Najjār, wa-ākharīn. al-Qāhirah : al-Majlis al-A'lá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1386h.
- Ibn al-Ḥājib, 'Uthmān ibn 'Umar. **al-Kāfiyah fī al-naḥw**. th Ṭāriq Najm. Ṭ1, Jiddah : Dār al-Wafā', 1407h-1986m.
- al-Ḥafyān, Aḥmad. **al-Wāfī fī kayfīyat trtyl al-Qur'ān al-Karīm**. Ṭ1. Bayrūt : Dār al-Kutub al-'Ilmīyah 1421h-2000M.
- al-Ḥalabī, al-Samīn. **al-Durr al-maṣūn fī 'ulūm al-Kitāb al-maknūn**. th Aḥmad al-Kharrāṭ, Ṭ1. Dimashq, Dār al-Qalam, 1406h-1986m.
- al-Ḥalabī, Ibn Ya'īsh. **sharḥ al-Mufaṣṣal. th Ibrāhīm Allāh**, Ṭ1, Dimashq : Dār Sa'd al-Dīn, 1434h-2013m.
- Ibn Kharūf, Abū al-Ḥasan. **sharḥ Jamal al-Zajjājī. th Salwá 'Arab**, Ṭ 1. Makkah al-Mukarramah : Jāmi'at Umm al-Qurá, 1418h.
- Ibn al-Khashshāb, Allāh. **almrtjl fī sharḥ al-Jamal**. D Ṭ. th 'Alī Ḥaydar, Dimashq, 1392-هـ1972m

- al-Dānī, Abū ‘Amr. **almktfá fī al-Waqf wālābtdā. th Muḥyī al-Dīn Ramaḍān**. Ṭ 1. ‘Ammān : Dār ‘Ammār, 1422h-2001M.
- al-Zubaydī, ‘Abd al-Laṭīf. **I’tilāf al-nuṣrah fī ikhtilāf nuḥāt al-Kūfah wa-al-Baṣrah. th Ṭāriq al-Janābī.** Ṭ 1, Bayrūt : ‘Ālam al-Kutub wa-Maktabat al-Nahḍah al-‘Arabīyah, 1407h-1987m.
- alzzajjāj, Abū Isḥāq**. ma‘ānī al-Qur’ān wa-i‘rābuh. th ‘Abd al-Jalīl Shalabī**, Ṭ1. Bayrūt : ‘Ālam al-Kutub, 1408h-1988m.
- al-Zajjājī, Abū al-Qāsim. **al-Īḍāḥ fī ‘Ilal al-naḥw. th Māzin al-Mubārak**. Ṭ 5, Bayrūt : Dār al-Nafā’is, 1406 h-1986m.
- Ibn alssarrāj, Muḥammad ibn Sahl. **al-uṣūl fī al-naḥw. th ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī**. Ṭ 3, Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah, 1408h- 1988m.
- Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān. **al-Kitāb. th ‘Abd al-Salām Hārūn**. Ṭ 2, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī, 1977M.
- al-Sīrāfī, Abū Sa‘īd. **sharḥ Kitāb Sībawayh.** th majmū‘ah min al-‘ulamā’. al-Qāhirah : al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1986m.
- al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. **al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw wa-jadalih**. th Maḥmūd Fajjāl. Ṭ1, Maṭba‘at al-Thaghr, 1409H-1989m
- al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. **al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī al-naḥw**. th ‘Abd al-‘Āl Mukarram. Ṭ 1, Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah, 1406 h- 1985m.
- al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. **Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘**. th ‘Abd-al-‘Āl Mukarram. D Ṭ, al-ajzā’ min 1 ilá 3 Nashr Mu’assasat al-Risālah 1413h-1992m, wa-al-ajzā’ min 4 ilá 7 Nashr Dār al-Buḥūth al-‘Ilmīyah, al-Kuwayt, 1399١٩٧٩هـm.
- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá**. al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah**. th majmū‘ah min al-‘ulamā’, Ṭ1. Makkah al-Mukarramah : Jāmi‘at Umm al-Qurá, 1428h-2007m.
- al-shu‘arā’ alhdhlywn. **Dīwān al-Hudhaylīyīn**. tartīb Muḥammad al-Shinqīṭī. D Ṭ, al-Qāhirah : al-Dār al-Qawmīyah. 1385h-1965m.
- al-Shantamarī, al-A‘lam. **al-Nukat fī tafsīr Kitāb Sībawayh**. th Zuhayr Sulṭān. Ṭ 1, al-Kuwayt : Ma‘had al-Makhṭūṭāt al-‘Arabīyah, 1407h-1987m.
- al-Shantamarī, al-A‘lam. **taḥṣīl ‘Ayn al-dhahab min ma‘dan Jawhar al-adab fī ‘ilm majāzāt al-‘Arab.** th Zuhayr Sulṭān. Ṭ 2, Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah, 1415h- 1994m.
- Ibn al-ḍā’i‘, Abū al-Ḥasan. **sharḥ Jamal al-Zajjājī**. th : Yaḥyá al-Baldāwī. (duktūrāh, Jāmi‘at al-Azhar, 1406h-1986m).
- al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr**. Jāmi‘ al-Bayān ‘an tafsīr āy al-Qur’ān**. th ‘Abd Allāh al-Turkī. Ṭ 1, al-Qāhirah : Dār Hajar, 1422 H-2001 M.
- Ibn ‘Aqīl, Bahā’ al-Dīn**. al-musā‘id ‘alá Tas′hīl al-Fawā’id**. th Muḥammad Barakāt. Ṭ1. Makkah al-Mukarramah : Jāmi‘at Umm al-Qurá, 1402h-1982m.

- al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’. **al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān**. tḥ ‘Alī al-Bajāwī. D Ṭ. al-Qāhirah : Maṭba‘at ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh, D t.
- al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’**. al-Tabyīn ‘an madhāhib al-naḥwīyīn**. tḥ ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn. Ṭ 1, Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī, 1406h- 1986m.
- al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’**. al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb**. tḥ Ghāzī Ṭulaymāt wa-ākhir. Ṭ1. Dubayy : Markaz Jum‘ah al-Mājid, 1416h-1995m.
- Gharīb, ‘Abd al-Majīd. **al-qawā‘id al-Kullīyah wa-al-uṣūl al-‘Āmmah lil-naḥw al-‘Arabī**. D Ṭ, al-Qāhirah : Maktabat al-Azhar, 1395h-1975m.
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. **al-Īḍāḥ al‘ḍdy. tḥ Ḥasan Shādhilī Farhūd**, ṭ2, al-Riyāḍ : Dār al-‘Ulūm, 1408h -1988m.
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. **al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah**. tḥ Badr al-Dīn Qahwajī, wa-ākhir. Ṭ1, Dimashq : Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, 1404h-1984m.
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. **al-Īḍāḥ al‘ḍdy.** tḥ Ḥasan Shādhilī Farhūd, ṭ2, al-Riyāḍ : Dār al-‘Ulūm, 1408h- 1988m.
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. **al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah**. tḥ Badr al-Dīn Qahwajī, wa-ākhir. Ṭ1, Dimashq : Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, 1404h-1984m.
- al-Farrā’, Yaḥyá ibn Ziyād. **ma‘ānī al-Qur’ān**. tḥ Muḥammad ‘Alī al-Najjār. wa-ākharīn, D Ṭ, Bayrūt : Dār al-Surūr, D t.
- al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib. **mushkil i‘rāb al-Qur’ān**. tḥ Ḥātim al-Ḍāmin, ṭ2 Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah, 1407h-1987m.
- al-Kisā’ī, ‘Alī ibn Ḥamzah. **ma‘ānī al-Qur’ān**. a‘āda bnā’ahu : ‘Īsá Shiḥātah. D Ṭ, al-Qāhirah : Dār Qibā’, 1998M.
- al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd. **al-Muqtaḍab.** tḥ Muḥammad ‘Uḍaymah, D Ṭ, al-Qāhirah : Wizārat al-Awqāf, 1399h.
- al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. **sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id wa-takmīl al-maqāṣid**. tḥ Nāṣir ‘Alī. Ṭ 2, Dimashq : Dār Sa‘d al-Dīn, 1434h-2013m.
- Muḥammad, al-Sayyid Aḥmad. **Taslīṭ al-‘āmil wa-atharuhu fī al-dars al-Naḥwī**. Ṭ1, al-Qāhirah : Dār al-Thaqāfah al-‘Arabīyah, 1411h-1991m.
- al-Naḥḥās, Abū Ja‘far. **al-qaṭ‘ wālā’tnāf. tḥ ‘Abd al-Raḥmān al-Maṭrūdī**. Ṭ1. al-Riyāḍ : Dār ‘Ālam al-Kutub, 1413h- 1993M.
- Wuld Abāh, Muḥammad al-Mukhtār. **Tārīkh al-naḥw al-‘Arabī fī al-Mashriq wa-al-Maghrib**. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, H-2008m .